



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الثالثة - الدورة الخريفية 2012 - العدد: 04

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الإثنين 05 محرم 1434
الموافق 19 نوفمبر 2012 (صباحا ومساء)

فهرس

1- محضر الجلسة العلنية السادسة ص 03

■ عرض ومناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2013.

2- محضر الجلسة العلنية السابعة ص 25

■ مواصلة مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2013.

3- ملحق ص 47

(1) تدخل كتابي.

(2) سؤالان كتابيان.

**محضر الجلسة العلنية السادسة
المنعقدة يوم الإثنين 05 محرم 1434
الموافق 19 نوفمبر 2012 (صباحاً)**

الداخلي والخارجي المتميز بتراجع الاقتصاديات العالمية وخاصة الأوروبية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الأعضاء،

من أجل عرض خلاصة محتوى مشروع هذا القانون، سأبدأ مداخلتي بإعطائكم لمحة عن الوضع الاقتصادي والمالي الذي يميز الظرف الدولي والوطني، حيث يعتبر القاعدة الأساسية لتأطير قانون المالية لسنة 2013، إلى جانب مكونات ميزانية الدولة لسنة 2013، وكذا التدابير المالية والتشريعية لتنفيذ هذه الميزانية.

توضح النظرة السريعة على الظرف الاقتصادي والمالي الدولي خلال السداسي الأول لسنة 2012 عن عدم استقراره، مع أن بلدان منطقة اليورو بذلت جهودات، سواء من ناحية تمويل الاقتصاديات ذات النمو السلبي أو من ناحية الصرامة الميزانية.

تميز السياق الداخلي خلال السداسي الأول من سنة 2012، بتعزيز التوازنات الخارجية المرتبط بمستوى تقدير المداخل المتعلقة باستقرار أسعار السوق البترولية على عكس التوازنات الداخلية التي تأثرت بالارتفاع في نفقات الميزانية بـ 36%، سواء المتعلقة بالتسيير بزيادة 38% أو بالتجهيز بـ 31%.

تجدر الإشارة إلى ارتفاع الادخار العمومي إلى مستوى 5.382 مليار دينار أي ما يعادل 37% من الناتج الداخلي الخام.

دائماً على المستوى الداخلي، أخذ إطار إعداد قانون المالية لسنة 2013 بعين الاعتبار ما يلي:

بالنسبة لنفقات التسيير: التكفل بالنفقات غير القابلة للتخفيض كالأعباء المتكررة الناتجة عن إنشاء هياكل جديدة.

بالنسبة للاستثمار، عدم تسجيل مشاريع جديدة ليست لها الأولوية والتي لم تحترم فيها مراحل التسجيل.

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة :

- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير الموارد المائية؛
- السيد وزير التجارة؛
- السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة، مكلفة بالبيئة؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

**إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة العاشرة صباحاً**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة. بودي - بداية - أن أرحب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة ومرافقيهم؛ ويقتضي جدول أعمال هذه الجلسة، بعد التصويت على مشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2013 في المجلس الشعبي الوطني، سماع عرض السيد وزير المالية حول مشروع هذا القانون، وبعدها إلى التقرير التمهيدي للجنة المختصة، ثم ندخل في المناقشة العامة؛ ومن دون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد وزير المالية، فليفضل.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء المجلس، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. سأقوم بعرض محتوى الميزانية للدولة لسنة 2013 في جانبها المالي والتدابير التشريعية في السياق

الخارجي لبعض البلدان، وكان التوازن بين العملتين الأساسيتين غير مستقر منذ أزيد من سنة، لكن خلال سبعة أشهر الأولى من سنة 2012 كان التوجه نحو فقدان اليورو لقيمه مقارنة بالدولار الأمريكي بحوالي 7% ما بين ديسمبر 2011 وجويلية 2012.

أصبحت أخطار التضخم أكثر من السابق بسبب عدم استقرار أسواق المواد الأولية. ترجع حالة عدم الاستقرار إلى مجموعة من العوامل أهمها:

- نقص في الاستثمار المتراكم.

- التقلبات الجوية.

- الطلب المتزايد للبلدان الناشئة خاصة الصين والهند.

بالإضافة إلى المضاربة.

- يقدر التضخم لسنة 2013 في البلدان الناشئة بـ 5.6% حسب المنظمة الدولية (FAO):

- إرتفع مؤشر أسعار المواد الغذائية نتيجة لزيادة أسعار الحبوب والسكر خصوصا.

- إرجاع الارتفاع المستمر لأسعار الحبوب إلى توقعات متشائمة للمحاصيل الزراعية.

- إن تقلب الوضعية الحالية لارتفاع أسعار النفط يبقى فرضية قوية نظرا لعدم استجابتها لأساسيات السوق البترولية.

- إعادة تكوين المخزون البترولي الخام في الولايات المتحدة وارتفاع عرض بعض الدول البترولية والتراجع الاقتصادي في أوروبا وتقلص النشاط الاقتصادي في الصين والهند.

والسؤال المطروح إذن هو: في أي لحظة يتم انخفاض أسعار البترول على المدى القصير والمتوسط؟ علما أن الأسعار سترتفع على المدى الطويل نتيجة الترابط الاقتصادي على المستوى الدولي، فإن الركود الذي أصاب منطقة اليورو سيكون له تأثيرات على باقي دول العالم نتيجة ترابط الاقتصاديات، وتشير توقعات 2012 إلى تراجع النمو في الدول الناشئة وتبادل النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

من ناحية أخرى، يدخل مشروع قانون المالية لسنة 2013 في إطار مواصلة إنجاز البرنامج الخماسي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الأعضاء،

تبقى الوضعية الاقتصادية والمالية الدولية غير مستقرة خلال الأشهر الثمانية الأولى لسنة 2012 ويظهر عدم الاستقرار هذا في سلوك أسعار المواد الأولية التي شهد مستواها تقلبا هاما وعدم يقين المؤسسات المالية الدولية ووكالات التنقيط حول الآفاق الاقتصادية.

هذا بالإضافة إلى مواقف مختلفة لبعض بلدان منطقة اليورو، فيما يخص طرق الخروج من الأزمة التي تمس القطاعين الحقيقي والمالي لبعض بلدان المنطقة.

وبالفعل فإن تزايد الضغط في منطقة اليورو تم بنفس المراحل السابقة وعن طريق خروج رؤوس الأموال والارتفاع الجديد للمردودية السيادية وارتفاع رسوم البنوك المركزية، والتقلص الجديد لأدوات التحكم على مستوى البنوك، وانخفاض القروض الموجهة لفائدة القطاع الخاص.

من المتوقع تسجيل تراجع في 2012 لمستوى النشاط الاقتصادي في بلدان منطقة اليورو باستثناء ألمانيا وفرنسا، والذي سيمس على وجه الخصوص اليونان بنمو سلبي بـ 4.7% والبرتغال بنمو سلبي بـ 3.3% وإيطاليا بنمو سلبي بـ 1.9% وإسبانيا بنمو سلبي بـ 1.8% وهولندا بنمو سلبي بـ 0.5%.

يؤدي ارتفاع مستوى المديونية لبعض الدول في منطقة اليورو، وتفاقم عجز الميزانية وارتفاع البطالة وتقلص هامش التدخل في مجال التمويل، إلى ارتفاع خطر انهيار هذه البلدان: اليونان، البرتغال، إسبانيا، إيرلندا؛ في هذا السياق هناك احتمال كبير لخروج هذه البلدان من المنطقة النقدية إذا لم تتخذ تدابير الدعم المالي المنتظر وترددية القروض السيادية بشكل سريع.

أثرت هذه الوضعية على تطور أسعار الصرف المتميز بعدم الاستقرار، الناتج عن وضعية العجز

– بلغت واردات السلع والخدمات في 2011، 46.5 مليار دولار.

– سجل النمو الاقتصادي الإجمالي 2.4% و 5.2% خارج قطاع المحروقات.

– يمثل القطاع خارج المحروقات نسبة 70% من الناتج المحلي.

– عرف معدل البطالة استقرارا في 2011، بالمقارنة مع سنة 2010، أي 10%.

– وصل التضخم إلى 4.5% وهذا مرتبط بارتفاع أسعار المواد الغذائية تحت تأثير زيادة أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة المحلية وكذا المواد الغذائية الأساسية.

– ارتفع عجز الرصيد الإجمالي للخزينة في 2011، حيث وصل إلى 2.400 مليار دينار أي 16.6% من الناتج الداخلي الخام في 2011، مقابل 12.4% من الناتج الداخلي الخام في 2010 تحت تأثير ارتفاع النفقات العمومية التي زادت بـ 28.1%، خصوصا تلك المتعلقة بالتسيير.

– ترجع الزيادة في النفقات الجارية إلى الارتفاع الكبير للأجور في التوظيف العمومي والنفقات الاجتماعية المرتبطة بها والإعانة الموجهة لدعم أسعار المواد الأساسية.

– إرتفعت العائدات الجبائية غير البترولية إلى 22%، وتمثل 56% من العائدات الإجمالية للجباية.

– استفاد صندوق ضبط الإيرادات من 2.300 مليار دينار، بعد الاقتطاع بعنوان تمويل حجم الخزينة.

– بلغت متاحات الصندوق 5.382 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2011، أي 37.2% من الناتج الداخلي الخام.

– إرتفعت القروض الموجهة للاقتصاد بـ 20% في 2011، مقابل 13% في 2010.

تبين الاتجاهات المسجلة خلال السداسي الأول لسنة 2012 ما يلي:

– معدل سعر التصدير 113.2 دولارا أمريكيا لبرميل البترول الخام مقابل 112.85 دولارا للبرميل خلال السداسي الأول لسنة 2011.

– إرتفاع المداخل الخارجية لصادرات المحروقات بـ 4%، حيث انتقلت من 37.1 مليار دولار أمريكي إلى

لن تشهد وضعية النمو الاقتصادي الإجمالي تطورا محسوسا في 2013 بسبب التوقعات على النمو المعتدل في الولايات المتحدة الأمريكية 2.3% وشبه الركود في منطقة اليورو 0.7%، وتراجع نشاط البلدان الناشئة والنامية 5.9%.

عموما، يتميز الاقتصاد الدولي حاليا بوضعية غير مستقرة، أين يسود تراجع النمو العالمي وتقلص المبادلات التجارية الخارجية، وشكوك حول قابلية استثمار المالية العمومية للبلدان المؤثرة على الاقتصاد العالمي، واستمرار الضغوط على الأسواق المالية وعدم الاستقرار النقدي والأخطار حول الاستثمار في التعامل باليورو.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

في ظل هذا السياق الدولي، حافظت الوضعية الاقتصادية والمالية في الجزائر على توازنها خلال سنة 2011، ماعدا عملية الخزينة العمومية التي سجلت عجزا كبيرا، حيث انتقل من 1.400 مليار دينار في 2010 إلى 2.400 مليار دينار في 2011، على أساس السعر المرجعي المقدر بـ 37 دولارا للبرميل تحت تأثير ارتفاع نفقات التسيير والتي من بين أسبابها الزيادة في أجور التوظيف العمومي ودفع مخلفاتها.

بصفة عامة، تميز سلوك المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية في معظمها خلال سنة 2011، بأداء معتبر.

سجل الرصيد الإجمالي لميزانية المدفوعات في نهاية ديسمبر 2011 فائضا بـ 20 مليار دولار أمريكي حيث يرتبط مستوى هذا الفائض بمجموع أرصدة حساب رأس المال بـ 360 مليون دولار وحساب جاري 19.7 مليار دولار.

– بلغت احتياطات الصرف خارج الذهب وحقوق السحب الخاصة (DTS) مستوى 182.22 مليار دولار عند نهاية ديسمبر 2011، ناتجة أساسا عن أداء معتبر لأسعار السوق البترولية خلال سنة 2011.

– بلغ المتوسط السنوي لسعر برميل البترول الخام 112.9 دولارا، مؤديا إلى تحقيق مستوى صادرات منتجات المحروقات يقدر بـ 71.5 مليار دولار أمريكي، أي ارتفاع بـ 27.5% بالمقارنة مع 2010.

– نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 5% و 5.3% خارج قطاع المحروقات، 4.4% نسبة نمو حجم القيمة المضافة لقطاع المحروقات.

– نسبة التضخم 4%.

– إعتمدت ميزانية الدولة لسنة 2013 على السياسة الموجهة لترشيد اختيارات الميزانية.

– ستبلغ نفقات الميزانية المقدرة في 2013 مستوى 6.879.8 مليار دينار، أي انخفاض بـ 866 مليار دينار، أي بـ 11.2%.

يفسر هذا الانخفاض بتراجع واضح سواء لنفقات التجهيز بـ 9% أو نفقات التسيير بـ 12%.

خارج التخفيض مرتبط بالأثر المالي لمخلفات الأجور بالنسبة للأنظمة التعويضية الجديدة والمناسبات الاستثنائية، فإن ميزانية التسيير ترتفع بـ 3.1% والتي تحدد اعتمادات الميزانية لسنة 2013 في مستوى 4.335.6 مليار دينار.

– ستشهد ميزانية التسيير انخفاضا حسب فئة النفقات، مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012، خصوصا سبب تراجع نفقات الأجور بـ 9% مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012، وهذا تحت تأثير مزدوج لعدم تجديد الاعتمادات الممنوحة للمخلفات الأجور والتكفل بالمناصب المالية الجديدة والتأثير في الترقيات في المسارات المهنية ولهذا تبلغ نفقات الأجور 1.753.1 مليار دينار.

– إعانات التسيير بـ 134.9 مليار دينار أي انخفاض بـ 16.9%، مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012، نظرا لعدم تجديد الاعتمادات الممنوحة لمخلفات الأجور، خصوصا مستخدمى المؤسسات الاستشفائية.

– التدخل الاقتصادي للدولة ينخفض بـ 32.3 مليار دولار، أي 6.1%.

– يجب التأكيد أن ميزانية الدولة ستواصل التكفل بتحسين الخدمة العمومية.

– المساعدة والإعانة الموجهة للفئات ذات الدخل الضعيف، وكذا دعم المواد الأساسية.

ولهذا سيتم تسجيل زيادة في الفئات التالية:

– إستقرار مخصصات المعدات وتسيير مصالح الصيانة 173.1% مليار دينار، مقارنة بقانون المالية

38.5 مليار دولار أمريكي خلال السداسي الأول لسنة 2012.

– بلغت المديونية الخارجية الإجمالية أقل من 4 مليار دولار أمريكي، والمديونية العمومية الخارجية أقل من 500 مليون دولار أمريكي.

– بلغ احتياطي الصرف مبلغ 183.8 مليار دولار أمريكي في نهاية جويلية 2012.

– تراجعت واردات السلع بـ 5%، حيث انتقلت فاتورة التدفقات من 24.3 مليار دولار أمريكي في السداسي الأول لسنة 2011 إلى 23 مليار دولار أمريكي، خلال السداسي الأول لسنة 2012.

– ارتفع المؤشر العام لأسعار الاستهلاك، حيث يقدر معدل التضخم بـ 9.3% خلال السداسي الأول لسنة 2012، مقابل 3.8% خلال نفس الفترة من سنة 2011.

– تناقص الرصيد الإجمالي للخزينة الذي سجل عجزا يقدر بـ 1.303.1 مليار دينار في نهاية السداسي الأول لسنة 2012، مقابل عجز قدره 577.2 مليار دينار في نهاية السداسي الأول لسنة 2011، رغم نمو إيرادات الميزانية بـ 10% والجباية غير البترولية بـ 22%.

– تسجيل فائض القيمة يقدر بـ 538.9 مليار دينار لصندوق ضبط الإيرادات بداية من شهر ماي 2012.

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أخذ بعين الاعتبار تأثير الاقتصاد الكلي والمالي لقانون المالية لسنة 2013 الآفاق الخارجية والداخلية لسنة 2012 و 2013 ولهذا تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2013 على أساس تطور مؤشر الاقتصاد الكلي والمالي التالي:

– سعر مرجعي جبائي لبرميل البترول الخام بـ 37 دولارا أمريكيا و 90 دولارا أمريكيا لسعر السوق.

– زيادة صادرات المحروقات بـ 4% من حيث الحجم.

– سعر الصرف 76 دينارا جزائريا للدولار الأمريكي الواحد.

– إنخفاض واردات السلع بـ 2% بالدولار الجاري.

مليار دينار، أي 21.4%، مع قانون المالية لسنة 2013، ستبلغ تراخيص البرنامج الخماسي 2010-2014 حدود 92%.

يتكون البرنامج الجديد لسنة 2013 من مشاريع القطاعات التالية:

- السكك الحديدية 490 مليار دينار.
- منشآت الطرق 94 مليار دينار، تتعلق بصيانة الطرقات.
- إنشاء وإصلاح الطرقات وكذا تزيين وعصرنة العاصمة.
- التربية 68 مليار دينار.
- المنشآت الإدارية 43 مليار دينار، من أجل تغطية برنامج إنشاء منطقة صناعية.
- المخطط البلدي للتنمية، 40 مليار دينار.
- الصحة، 26 مليار دينار.
- الثقافة 25 مليار دينار، من أجل تغطية الشطر الأول من النشاط المتعلق بالحفاظ وتهيئة قصبه الجزائر.
- التعليم العالي 23 مليار دينار، منها 09 مليار دينار لإعادة تهيئة الإقامات الجامعية.
- فيما يخص إعادة التقييم، تجدر الإشارة إلى أن قطاع التعليم العالي سيستفيد من مبلغ 4.4 مليار دينار، موجه لمساكن ووظيفية غير قابلة للتنازل.
- الشببية والرياضة 6.5 مليار دينار، للتغطية المالية لتهيئة وترميم مركز خروبة.
- المطارات 5.5 مليار دينار.
- تهيئة العمران 70 مليار دينار، منها 05 مليار دينار لتهيئة الأحياء الجامعية.
- الإعلام الآلي 11.7 مليار دينار.
- البيئة 62 مليار دينار لتغطية شراء تجهيزات حرق النفايات.
- برنامج تكميلي لفائدة الولايات 100 مليار دينار.
- السيد الرئيس، السيدات والسادة أعضاء المجلس،
- خصصت ميزانية الدولة مبلغ 554.7 مليار دينار، لإعادة تقييم برنامج قيد الإنجاز، أي 3% والمقدر في نهاية 2011 بـ 13.884 مليار دينار من أجل تغطية

التكميلي لسنة 2012.

- يبلغ دعم التسيير للديوان الوطني للخدمات الجامعية 90 مليار دينار، منها 61.3 مليار دينار مخصصة للخدمات الجامعية.
- التكفل ببرنامج شراء أدوية مكافحة السرطان والأمراض اليتيمة، على حساب ميزانية الدولة بمبلغ 35 مليار دينار.
- تعويض سعر الماء المستخرج من وحدات تحلية مياه البحر بـ 30 مليار دينار، أي بزيادة 21%، مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012.
- دعم أسعار الحليب والقمح بمبلغ 187.5 مليار دينار.
- زيادة على الدعم غير المباشر الموجه للمؤسسات العمومية لضمان استقرار أسعارها.
- إرتفعت مساهمات الدولة في صندوق الاحتياط للتقاعد 48.5 مليار دينار، أي ما يعادل 3% من الجباية البترولية المقدر في قانون المالية لسنة 2013.
- دعم التشغيل من خلال مختلف الأجهزة المتعلقة بالشغل بـ 217.5 مليار دينار، منها 142.6 مليار دينار لفائدة (DAIP) لفتح 1.689.380 منصب شغل فيما يخص مجمل الأجهزة.
- تخصيص اعتماد مالي موجه إلى التلاميذ المعوزين بـ 33.7 مليار دينار، لتغطية المنح الخاصة ومجانبة الكتاب المدرسي، المطاعم والمكتبات المدرسية.
- تجدر الإشارة إلى أنه سيفتح 52672 منصبا ماليا وبهذا يصل إجمالي الموظفين إلى 1.966.360 ما يعادل كتلة الأجور المقدر بـ 2.225 مليار دينار.
- السيد رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
- ستخفض ميزانية التجهيز بـ 9.8%، مقارنة بالاعتمادات الممنوحة في قانون المالية التكميلي لسنة 2012، للتكفل فقط بإنهاء برنامج قيد الإنجاز وبعض الاستثمارات التكميلية لهذا البرنامج.
- سترتفع تراخيص برنامج سنة 2013 إلى 2.240.2 مليار دينار، مقابل 2849.9 مليار دينار لقانون المالية التكميلي لسنة 2012، أي انخفاض يقدر بـ 610

75 دولارا البرميل البترول الخام.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

تتمحور التدابير التشريعية المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2013 حول الأهداف العديدة ذات الطابع المالي، الاقتصادي والاجتماعي، حيث تتعلق خصوصا بما يلي:

- تخفيض الضغط الجبائي عن بعض العمليات المتعلقة بالعقارات التابعة لأملاك الدولة الخاصة، إلى جانب التسهيلات في مجال تسيير العقار السياحي، وتدابير تتعلق بترقية الاستثمار وتوسيع مجال ضمان صندوق قروض الاستثمارات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تنسيق وتبسيط الإجراءات الجبائية والجمركية، خاصة فيما يخص إجراءات حساب الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة.

- تجسيد مبدأ مركزية الرسم على النشاط المهني للمكلفين بالضريبة التابعين لمديريات كبريات المؤسسات وكذا أساليب التسيير الجمركية للسلع.

- محاربة الغش الضريبي من خلال إعادة النظر في الأحكام القانونية الخاصة بأسعار التحويل، وكذا وضع العقوبات الواجب تطبيقها عند تسجيل مخالفات جبائية، خصوصا تعديل العقوبات المنصوص عليها في حالة عدم إيداع الوثائق التي تبرر أسعار التحويل المطبقة من طرف المؤسسات المرتبطة، وكذا النص بوضوح على العقوبات التي ينبغي تطبيقها تبعا لمعايير التلبس الجبائي.

- ترقية النشاط الاقتصادي الواقع في ولايات الجنوب، من خلال الاستفادة من تخفيض قدره 50% من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات.

- تطهير حسابات التخصيص الخاص وذلك بتجميع البعض وغلق البعض منها، ومن خلال هذا الإجراء سينخفض عدد حسابات التخصيص الخاص بستة حسابات لينتقل من 74 حسابا إلى 68 حسابا.

المصاريف المالية لإعداد تقييم مشاريع قيد الإنجاز، وفي نفس الوقت سجل إعادة ترخيص برنامج طريق الهضاب العليا 97 مليار دينار، والذي تم استخدامه في 2012 لتمويل البرنامج التكميلي لولاية سطيف والتقلبات الجوية المسجلة في 2012، ومتابعة أشغال تهيئة وادي الحراش بـ 29 مليار دينار.

فيما يخص اعتمادات الدفع، انتقلت من 2.820 مليار دينار في قانون المالية التكميلي لسنة 2012 إلى 2.544 مليار دينار في قانون المالية لسنة 2013، أي انخفاض بـ 9.8%.

- تنقسم اعتمادات الدفع لسنة 2013 بين استثمارات المبلغ 1.812 مليار دينار وعملية رأس المال بمبلغ 732.2 مليار دينار.

- يفسر الانخفاض المسجل لاعتمادات الدفع مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012، بانخفاض اعتمادات الدفع الموجهة لمنشآت اقتصادية وإدارية بـ 38% و الري بـ 57%.

مقابل هذه النفقات سترتفع إيرادات الميزانية في 2013 إلى 3.820 مليار دينار، أي ارتفاعا مقدرا بـ 10.1%، بالمقارنة مع الإيرادات المتوقعة في قانون المالية التكميلي لسنة 2012.

يرتفع ناتج الجباية البترولية إلى 1.616 مليار دينار، خصوصا تحت تأثير ارتفاع كميات المحروقات المصدرة في 2013 إلى 4% وارتفاع سعر صرف الدينار بـ 2.7 دولار أمريكي.

ترتفع إيرادات الجباية خارج المحروقات بـ 13% لتنتقل بذلك من 1.950 مليار دينار في 2012، إلى 2.204.1 مليار دينار في 2013، تحت التأثير المزدوج للارتفاع الناتج عن الضرائب المباشرة بـ 19% وانخفاض الرسوم الخارجية بـ 2% نتيجة لانخفاض الواردات.

بناء على تطور الإيرادات والنفقات للميزانية، يقدر الرصيد الإجمالي للخزينة بـ 2.889.6 مليار دينار، أي 17.9% من الناتج الداخلي الخام.

- تمويل العجز يقدر بـ 1.700 مليار دينار مقتطعة من صندوق ضبط الإيرادات، أي 10% من الناتج المحلي الخام، أي بما يعادل تغطية مالية كاملة بسعر

استمعت فيه إلى عرض قدمه السيد كريم جودي، وزير المالية، ممثلاً للحكومة، تطرق فيه إلى السياق الداخلي والخارجي الذي تم فيه إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2013، وإلى أهم مؤشرات التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية، مشيراً إلى أن نص قانون المالية لسنة 2013 يندرج في إطار مواصلة إنجاز الشطر الرابع من المخطط الخماسي 2010 – 2014، والتكفل بالنفقات الجارية، وكذا إنجاز المشاريع الاستثمارية التي لها الأولوية.

كما استمع السيد ممثل الحكومة بدوره إلى الأسئلة والانشغالات والاهتمامات التي جاءت في سياق مداخلات السادة أعضاء اللجنة المحلية منها والوطنية، لاسيما تلك المتعلقة منها بالنص محل الدراسة، وأجاب عليها وقدم التوضيحات اللازمة بشأنها. وفي نفس اليوم وفي أعقاب هذا الاجتماع، عقدت اللجنة جلسة عمل برئاسة السيد رئيس اللجنة، تدارست فيها مجمل ردود السيد ممثل الحكومة على تدخلات السادة أعضاء اللجنة، وأعدت هذا التقرير التمهيدي.

محتوى نص القانون

يحتوي نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2013 على (63) مادة، تتعلق بطرق التوازن المالي ووسائله الميزانية والعمليات المالية للدولة، إلى جانب جملة من التدابير التشريعية الهامة، وسنتطرق إلى كل ذلك فيما يلي:

أولاً: تأطير الاقتصاد الكلي والمالي لمشروع قانون المالية لسنة 2013:

تم تأطير نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2013 على أساس المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية الآتية:

– سعر برمبل البترول الخام: يقدر بـ 37 دولاراً أمريكياً كسعر مرجعي جبائي، في حين يقدر سعر السوق بـ 90 دولاراً أمريكياً.

– سعر الصرف: حدد بـ 76 دج للدولار الأمريكي الواحد.

– صادرات المحروقات: قدرت بـ 61.3 صندوق مليار دولار أمريكي، بسبب ارتفاع حجم الصادرات

السيد رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة الأعضاء، ذلكم هو إطار الاقتصاد الكلي والمالي مرفوقاً بتدابير الميزانية والتشريعية التي سوف ينجز فيها قانون المالية لسنة 2013.

نشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة، شكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد وزير المالية؛ الآن أحيل الكلمة إلى السيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ليقراً على مسامعنا التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في الموضوع.

السيد مقرر اللجنة المختصة: بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خير النبيين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد وزير المالية، ممثلاً للحكومة، السيدات والسادة الوزراء، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم.

المقدمة

تتشرف لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، بعرض تقريرها التمهيدي الذي أعدته حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2013، المحال عليها من قبل رئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح، بتاريخ 12 نوفمبر 2012، تحت رقم 38/12 قصد الدراسة.

وبناء عليه، وبدعوة من رئيسها السيد طه حسين شوية، وبرئاسته عقدت اللجنة سلسلة من الاجتماعات بمقر المجلس، استهلتها باجتماع عقدته يوم 13 نوفمبر 2012 تناولت فيه بالدراسة والمناقشة نص القانون المذكور آنفاً والأحكام والتدابير الذي تضمنها وسجلت جملة من الأسئلة والانشغالات حول النص. واستمراراً للنقاش، عقدت اللجنة اجتماعاً برئاسة السيد رئيس اللجنة صباح يوم الأحد 18 نوفمبر 2012

بنسبة 4%.

– الواردات: ستخفض بنسبة 2% بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2012، منتقلة إلى 46 مليار دولار أمريكي.

– النمو الاقتصادي: يقدر بـ 5% إجمالاً، وبـ 5.3% خارج المحروقات.

– معدل التضخم: يقدر بـ 4%.

ثانياً: توازنات الميزانية:

1 – إيرادات الميزانية:

ستعرف إيرادات الميزانية ارتفاعاً إلى مستوى 3.820 مليار دج سنة 2013، أي بزيادة قدرها 10.1%، مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012.

وسيرتفع ناتج الجباية البترولية إلى 1.615.9 مليار دج، وهذا مرده إلى تطور حجم صادرات المحروقات سنة 2013 والتي ستصل إلى (+ 4%) .

في حين ستعرف إيرادات الجباية العادية ارتفاعاً بمعدل 13%، منتقلة من 1.950 مليار دج سنة 2012 إلى 2.204.1 مليار دج سنة 2013، بفعل التأثير المشترك لارتفاع حصة الضرائب المباشرة بـ (+ 19%) وتراجع الرسوم على التجارة الخارجية بـ (- 2%) نتيجة لانخفاض الواردات.

2 – نفقات الميزانية:

تقدر نفقات الميزانية لسنة 2013 بـ 6.879.8 مليار دج، مسجلة انخفاضاً بـ (- 11.2%) مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012، ويفسر هذا الانخفاض بتراجع كل من نفقات التسيير بـ (- 12%) ونفقات التجهيز بـ (- 9.8%).

أ – نفقات التسيير:

حدد نص قانون المالية لسنة 2013 نفقات التسيير بـ 4.335.6 مليار دج مقابل 4.925.1 مليار دج في قانون المالية لسنة 2012، أي بانخفاض قدره 589.5 مليار دج وبنسبة 12%، وهذا مرده إلى عدم تجديد المبالغ المالية لتغطية الآثار المالية المتعلقة بنظم التعويضات والمقدرة سنة 2012 بـ 679 مليار دج .

وبالرغم من ذلك، فإن نفقات التسيير ستعرف استقراراً بنسبة 3.1% مقارنة بما سجلته في قانون المالية التكميلي لسنة 2012.

وحسب تصنيف النفقات، فإن ميزانية التسيير ستعرف التطورات الآتية:

– انخفاض نفقات أجور المستخدمين بـ 9%، مقارنة بسنة 2012، وذلك لعدم تجديد الاعتمادات المالية الموجهة لتعويضات أجور المستخدمين.

– انخفاض إعانات التسيير بـ 134.9 مليار دج، أي بـ (- 16.9%) مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012.

– انخفاض التدخل الاقتصادي للدولة من 533.4 مليار دج في قانون المالية التكميلي لسنة 2012 إلى 501.1 مليار دج في قانون المالية لسنة 2013.

– تجب الإشارة هنا إلى أن الدولة ستواصل سنة 2013 التكفل بدعم: تحسين الخدمة العمومية، ذوي الاحتياجات الخاصة وأسعار المواد الأساسية، ويشمل هذا الدعم ما يلي:

فتح 52.672 منصباً مالياً جديداً.

– اعتماد مبلغ 173.1 مليار دج لاقتناء أجهزة ومواد للصيانة ولتسيير المصالح.

– سعر المياه الناتجة عن تحلية مياه البحر.

– مساهمة الدولة في احتياطات صندوق التقاعد.

– دعم التشغيل من خلال مختلف الأجهزة بتخصيص مبلغ مالي إجمالي يقدر بـ 217.5 مليار دج.

– التكفل بالتلاميذ المعوزين بتخصيص مبلغ مالي قدره 33.7 مليار دج.

– تغطية النفقات المحتملة المتعلقة بالأنظمة التعويضية بتخصيص احتياطي يقدر بـ 41 مليار دج.

ب – نفقات التجهيز:

نتيجة تقليص رخص البرنامج المتعلقة بالمشاريع الجديدة، فإن رخص البرنامج لسنة 2013 ستخفض إلى 2204.2 مليار دج مقابل 2849.9 مليار دج في قانون المالية التكميلي لسنة 2012، أي بانخفاض يقدر بـ 609.7 مليار دج، وبنسبة تقدر بـ (- 21.3%).

وبالموازاة مع ذلك، ستعرف اعتمادات الدفع انخفاضاً هي الأخرى بنسبة (- 9.8%) منتقلة من

2820.4 مليار دج في قانون المالية التكميلي لسنة 2012 إلى 2.544.2 مليار دج في نص قانون المالية لسنة 2013.

المجلس الوطني للاستثمار من 500 مليون دج إلى 1.500 مليون دج، مع منح المجلس إمكانية تحديد شروط التأهيل وكذا القطاعات المستفيدة.

– إعفاء المستثمرين الشركاء مع المؤسسات الوطنية من إلزامية إعادة استثمار حصة الأرباح المتعلقة بالتحفيز أو التخفيضات الممنوحة، في حالة ما إذا أدخلت هذه الامتيازات في سعر المنتجات والخدمات.

– تمديد ضمان صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME) لفائدة هذه المؤسسات، التي يمتلك صندوق الدولة للاستثمار حصة من رأسمالها.

– توسيع مجال النفقات لحساب الصندوق الخاص رقم 302-080 المعنون «الصندوق الوطني لتنمية الصيد والزراعة الصيدية» لأجل ضم استفادة الزراعة الصيدية من مساعدات هذا الصندوق، مثلها مثل قطاع الصيد.

2- التوافق وتبسيط الإجراءات الجبائية والجمركية:

– تخصيص فائض دفع الضريبة على أرباح الشركات على الدفعات القادمة بالنسبة للأقساط المؤقتة.

– توافق آجال الدفع باقي التصفية للأقساط المؤقتة بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة.

– تفعيل مبدأ مركزية دفع الضريبة على النشاط المهني.

– تسهيل إجراءات التصدير بإنشاء النظام الجمركي المسمى «Draw-back».

تخفيف الإجراءات الجمركية وإنشاء التصريح التقديري والمبسط والإجمالي .

3 – تحفيز نشاطات الإنتاج الممارسة في ولايات الجنوب:

– عدم استفادة النشاطات المنجمية وقطاع المحروقات من التخفيض بـ 50% من الضريبة على الدخل الإجمالي، ومن الضريبة على أرباح الشركات الممنوحة للخاضعين للضريبة الذين يمارسون نشاطهم في ولايات إيليزي، أدرار، تيندوف وتمنراست.

وقد خصص منها مبلغ 1.812 مليار دج لنفقات الاستثمار ومبلغ 732.2 مليار دج للعمليات برأسمال.

ويعود انخفاض اعتمادات الدفع الموجهة للاستثمار لسنة 2013، مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012 البالغة (- 273.5) مليار دج، إلى تقليص اعتمادات الدفع الموجهة للمنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية بمعدل (- 283.2) مليار دج وإلى الفلاحة والري بمعدل (- 171.1) مليار دج.

3- عجز الميزانية:

سيقدر عجز الميزانية لسنة 2013 بـ 3059.8 مليار دج وهو ما يمثل 18.9% من الناتج الداخلي الخام، وهذا على أساس وضعية إيرادات ونفقات الميزانية. أما الرصيد الإجمالي للخزينة فيقدر بـ (- 2.889.6) مليار دج، أي ما يمثل (- 17.9%) من الناتج الداخلي الخام.

ثالثا: التدابير التشريعية:

1 – تخفيض العبء الضريبي لتشجيع الاستثمار:

2 – الإعفاء من حقوق التسجيل ومن رسم الإشهار العقاري وأتاوى أملاك الدولة على عقود تنازل الأملاك التابعة للملكية الخاصة للدولة، المبرمة من طرف إدارة أملاك الدولة في إطار تسوية الممتلكات العقارية المتمتعة بحق الانتفاع من طرف المؤسسات العمومية الاقتصادية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.

– تمكين مصالح أملاك الدولة من تحديد قيمة أتاوى التنازل السنوي وإعداد كل العقود الداخلة في إطار الأمر رقم 08-04، المؤرخ في 1 سبتمبر سنة 2008 المعدل والمتمم، مهما كانت صفة مالك العقار محل التنازل، وكذا التمديد لصالح هذه الممتلكات العقارية المتنازل عنها.

– منح البيع بالتراضي على الأراضي الموجهة للاستثمار السياحي التي تقع في مناطق التوسع السياحي وهذا مباشرة من طرف الوالي المختص إقليميا.

– رفع الحد الخاص بالاستثمارات المؤهلة للاستفادة من تحفيزات النظام العام الممنوحة بقرار

من المواضيع وطرح جملة من الأسئلة والانشغالات المحلية والوطنية من جهة أخرى .
 وفيما يلي ملخص للنقاش الذي دار بين السادة أعضاء اللجنة والسيد ممثل الحكومة:
 بشأن النفايات الحديدية وغير الحديدية، أوضح السيد ممثل الحكومة أن القانون يحظر تصديرها، ومن المنتظر استغلال هذه النفايات في إطار الصناعة التحويلية، سواء من قبل المتعاملين العموميين أو الخواص أو في إطار الشراكة الأجنبية.
 - وبخصوص دعم الاستثمار في المناطق النائية، فأكد أن التشريع الساري المفعول يتضمن العديد من الإجراءات والتدابير التي تندرج ضمن هذا المسعى، ويتعلق الأمر لاسيما بإقرار إعفاءات جبائية وشبه جبائية، وأخرى خاصة بال عقار، وهي من شأنها توفير المناخ المواتي لترقية الاستثمار في هذه المناطق.
 - وعن دعم السكن الريفي، بين أن جهد الدولة يتعدى منح الإعانة المباشرة (المقدرة بـ 700.000 دج) إلى مجمل أعمال التهيئة العمرانية السابقة لمنح السكنات، كما تتكفل الدولة بتخفيض فوائد القروض السكنية الممنوحة في هذا الإطار، فضلا عن منح إعفاءات جبائية للمتعاملين المتدخلين في إنجاز هذه السكنات، وبالتالي فدعم الدولة للسكن الريفي يشمل إعانات مباشرة وأخرى غير مباشرة، وهو ما تحققت من خلاله نتائج إيجابية.
 - وبخصوص حجم التحويلات المالية من العملة الصعبة بعنوان استيراد السيارات، أوضح السيد ممثل الحكومة أن قيمتها بلغت في شهر سبتمبر 2012 مبلغ 2.8 مليار دولار أمريكي، حيث ساهم دفع مخلفات مرتبات الموظفين بشكل ملحوظ، في ارتفاع هذه الواردات. كما أوضح أن نشاط استيراد السيارات من قبل الوكلاء المعتمدين يخضع لإطار تنظيمي، يحدد - لاسيما - الجوانب المتعلقة بالمواصفات الأمنية المشترطة، خدمة ما بعد البيع... وغيرها.
 وعن ارتفاع نسبة التضخم، أكد أن مرد ذلك يعود أساسا إلى ارتفاع الأجور الناجم عن تطبيق الأنظمة التعويضية الجديدة وكذا القوانين الأساسية الخاصة،

4 - محاربة الغش الضريبي:
 - مراجعة عقوبة عدم إيداع الوثائق المبررة لأسعار التحويل المطبقة على الشركات ذات الصلة.
 - النص صراحة على العقوبات التي ستطبق في حالة التلبس الجبائي.
 5 - تطهير الصناديق الخاصة:
 غلق الصندوق الخاص رقم 302-132 المعنون «صندوق تخفيض أسعار القروض الممنوحة للأسر لاقتناء أو بناء أو توسيع مسكن، وكذا للمركبين العقاريين في إطار البرامج المدعومة من طرف الدولة» بتحويل مهامه إلى الصندوق رقم 302-062 المعنون «تخفيض سعر الفائدة».
 - دمج عمليات الحساب للصندوق الخاص رقم 302-090 المعنون «صندوق ترقية التكوين المهني المتواصل» (للقلق) في الحساب رقم 302-091 المعنون «صندوق ترقية التمهين».
 - فتح الصندوق الخاص رقم 302 - 139 المعنون «الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية» الذي يجمع بين الصناديق الخاصة: رقم 302-067 المعنون «الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي» ورقم 302-071 المعنون «صندوق ترقية الصحة الحيوانية ووقاية النباتات» والحساب رقم 302-121 المعنون «الصندوق الوطني لضبط الانتاج الفلاحي».
 إنشاء صندوق خاص رقم 302-109 المعنون «الصندوق الوطني للتنمية الريفية» الذي يجمع بين الصناديق الخاصة: رقم 302-109 المعنون «صندوق محاربة التصحر وتنمية الرعي والسهوب» والصندوق رقم 302-111 «صندوق التنمية الريفية وتطوير الأراضي بالامتياز» والصندوق رقم 302-126 «الصندوق الخاص لدعم المربين والمستثمرات الفلاحية الصغيرة».

مناقشة اللجنة للنص مع السيد ممثل الحكومة
 لقد كان للعرض الذي قدمه السيد وزير المالية، ممثل الحكومة، أمام اللجنة، فرصة للتعرف على المزيد من المعطيات حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2013، من جهة، وفتح نقاش في الموضوع مع السيد ممثل الحكومة، حول العديد

خلال سنتي 2010 و2012.

- وبشأن قيمة صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي، أوضح أنها ستعرف تراجعاً طفيفاً يصل إلى 76 ديناراً للدولار الأمريكي الواحد، إذ إن متوسط معدل صرف الدينار مقارنة بالدولار الأمريكي، استقر خلال السداسي الأول من سنة 2012، في حدود 75.4 ديناراً جزائرياً مقابل الدولار الأمريكي الواحد.

- وبخصوص قانون الصفقات العمومية، أوضح أنه يحدد الإطار التنظيمي العام والذي من شأنه ضمان تنفيذ متطلبات التنمية، وتتولى الإدارة المعنية تكييف شروط الصفقة من خلال دفتر الأعباء، مع واقع وخصوصيات كل منطقة على حدة، دون الخروج عن الإطار العام.

- وبشأن مكاتب صرف العملة، أوضح أنه ثمة نظام لبنك الجزائر صادر سنة 1993، بصفته الهيئة المختصة في هذا الموضوع، يحدد شروط وكيفيات اعتماد هذه المكاتب، ويبقى عمل هذه المكاتب مرهوناً بمعدلات صرف العملة التي يعتمدها بنك الجزائر.

- وعن التغطية البنكية عبر التراب الوطني، أوضح أن بنك الجزائر وفي إطار اعتماد البنوك والمؤسسات المالية يمكنه فرض التزامات عليها، لفتح فروع لها في المناطق المعزولة، ضماناً للخدمة المصرفية والمالية للمواطن.

- وعن التوطين البنكي للمستثمرين الوطنيين المقيمين في الخارج، أكد أن التوطين البنكي إجراء معمول به في كافة الدول، وغايته تسجيل العمليات المالية.

- وبخصوص ارتفاع تكلفة الرحلات الجوية من وإلى مناطق الجنوب، أوضح السيد ممثل الحكومة أنه سيتم التفكير في إطار تصوري مع الجهات المعنية من أجل التكفل بهذا الانشغال.

الخلاصة

يأتي نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2013 في إطار مواصلة الدولة إنجاز الشطر الرابع من المخطط الخماسي 2010 - 2014، والتكفل بالنفقات الجارية، وإنجاز المشاريع الاستثمارية ذات الأولوية، مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين الظروف

المعيشية للمواطن.

كما جاء نص قانون المالية لسنة 2013 بتدابير تشريعية، مالية، اقتصادية واجتماعية، تتعلق أساساً بتخفيض العبء الضريبي لتشجيع الاستثمار، تبسيط الإجراءات الجبائية والجمركية، تحفيز وترقية النشاطات الاقتصادية في ولايات الجنوب، محاربة الغش الضريبي وتطهير الصناديق الخاصة، علاوة على كونه لا يتضمن أية ضرائب أو رسوم جديدة على المكلفين بالضريبة.

ذلكم، سيدي الرئيس المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2013، أعرضه عليكم للمناقشة، وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد مقرر اللجنة المختصة؛ إذن وبعد سماعنا لعرض السيد الوزير حول مشروع قانون المالية وسماعنا للتقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في الموضوع، ننتقل الآن إلى مناقشة الزميلات والزملاء لمضمون هذا المشروع، والمتدخل الأول سيكون السيد عبد الكريم عباوي، الكلمة لك.

السيد عبد الكريم عباوي: شكراً للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية الفاضل والطاغم المرافق،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أود أن أشكر السيد وزير المالية وأعضاء لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية على عرضهم القيم.

السيد الرئيس،

في أحد الأسئلة الشفوية سنة 2008، تقدمت

6 - أن أكثر الدول التي ستتضرر من الأزمة هي الدول التي لها فائض كبير من العملة.

فلكل هذا - السيد الوزير - وجب وفي ظل توفر الموارد المالية بفضل الرؤية الصائبة والثاقبة لرئيس الجمهورية، وليس فقط بارتفاع أسعار البترول:

1 - أن نعتبر ونستخلص الدروس من هذه الأزمة، التي كشفت عن ضعف النظام الرأسمالي وعجزه عن تحقيق الاستقرار للناس أو إسعادهم.

2 - وضع حد للتبذير بكل أشكاله، وترشيد النفقات العمومية بشكل أكبر وتعزيز الشفافية، من خلال بناء نظام المعلومات المالي لتطبيقه بشكل موحد في كل المؤسسات الحكومية.

3 - التفكير على المدى المتوسط في تحويل فوائضنا المالية واحتياطات الصرف إلى اقتصاد عيني وحقيقي داخل البلاد وخارجها، خاصة في الدول التي تمسها الأزمة، وأن نستثمر ونباشر في إصلاحات اقتصادية جديدة.

السيد الوزير،

إن الكثير من الجزائريين ينتظرون ويتمنون أن تقوم البنوك الجزائرية بتقديم خدمات متوافقة والضوابط الشرعية، أو السماح للبنوك الإسلامية من الدول العربية بفتح فروع لها بالجزائر.

فالمطلوب في الوقت الحالي هو إصدار تشريعات تسمح بإنشاء بنوك تعمل وفق المبادئ الإسلامية، أو على الأقل السماح للبنوك التقليدية الموجودة بفتح نوافذ تمنح الخدمات المتوافقة مع المبادئ الإسلامية، لأن قانون النقد والقرض 90-10 الصادر سنة 1990، الذي تم تعديله سنة 2007، والذي يسيّر حاليا النظام المصرفي بالجزائر لم يعد يساير المستجدات الحديثة، وبالرغم من أنه لا يمنع إمكانية تقديم البنوك لمنتجات التمويل الإسلامي، فإنه لا يميز بين البنوك التجارية التقليدية والبنوك الإسلامية.

كما أن البنك المركزي وبالرغم من إمامه ببعض الإيجابيات نظريا، فإنه تطبيقيا عاجز تماما عن مواكبة التغيرات السريعة التي تعرفها الأنظمة المالية في العالم، والتي أجرت تعديلات للسماح بقبول التمويل الإسلامي ضمن أنظمتها المالية، بما فيها

باقتراح مفاده تنصيب لجنة مستقلة للتطوير الشامل والمستمر، لوضع خطة وطنية تقنية شاملة ومدروسة (برنامج وطني)، على أن تكتمل قبل الخماسي 2009-2014، متمثلة في استخدام واستثمار الحاسب الآلي في مجال التعليم لجعل البلاد في مصاف الدول المتقدمة، مادام أن كل الظروف مواتية.

ومن بين ما جاء في الخطة - السيد الوزير - تعويض المحفظة الثقيلة التي أنهكت ظهور براعمنا، بالمحفظة الذكية والسبورة الذكية اللتين ستقدمان دعما لا يمكن تقديره إلى مدارسنا. نتساءل هنا معالي الوزير: أين الإشكال؟ هل هو في الإمكانيات المالية أم في التنسيق بين وزارات الاتصال وتكنولوجيات الإعلام، ووزارة التعليم العالي ووزارة التربية؟ ولماذا تأخر هذا المشروع بعدما تم قبوله؟

السيد الرئيس،

نظرا للدور المهم والبارز الذي يلعبه التنبؤ في التخطيط وصنع وأخذ القرارات وعملا بمبدأ التسيير هو التنبؤ (Gérer c'est prévoir) أحبذ - السيد الوزير - أن أسرد بعض التوقعات للأزمة العالمية التي قدمت البعض منها في مداخلتي السابقة والتي بدأت ملامح بعضها في التحقق ميدانيا:

1 - توقع باستمرار الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها لفترة أطول مما يتوقعه البعض، إذ قد تصل إلى 10 سنوات كأقصى وقت لاستقرار الأوضاع في الأسواق المالية.

2 - إنه وبعد 06 سنوات - ابتداء من هذه السنة - ستندعم الثقة تماما في احتياطي الاتحاد الأمريكي الذي قد يتقلص إلى حده الأدنى، كما سينهار مؤشر داو جونز إلى أقل من 1.000 نقطة.

3 - إن نسبة البطالة في أغلب دول العالم سترتفع إلى 25%.

4 - يتوقع أن يتفكك الاتحاد الأوروبي ليعود إلى كيانات سياسية مستقلة، تبحث عن مصالحها فرادى وسيتم إهمال المشكلات البيئية مثل ظاهرة الاحتباس الحراري لمتابعة الآثار الاجتماعية الناجمة عن الأزمة الراهنة.

5 - توقع نهاية العولمة بشكلها الراهن.

جانفي ونهاية سبتمبر، 418.000 وحدة، بقيمة قاربت 5 ملايين دولار، بزيادة تجاوزت 119.000 سيارة إضافية مقارنة بالعام الماضي، فهناك تحايل كبير متمثل - على سبيل المثال لا الحصر - في الاستفادة من الصرف البنكي من طرف بعض الوكالات، فهناك دعم غير معلن من الدولة لم يستفد منه المواطن.

8 - تمويل الاستيراد على حساب تمويل الاقتصاد الحقيقي (نستورد البطالة والأمراض) على سبيل المثال لا الحصر تستورد بلادنا 600.000 طن من الذرة بتسهيلات جبائية كبيرة، ولا نعرف مصدر هذه الذرة، خاصة وأن أغلب الذرة المتداولة في السوق العالمية معدلة جينياً.

9 - غياب ترشيد الإنفاق على التحويلات الاجتماعية والخدمات الجامعية، هذه الخدمات الجامعية خصت بتقارير سوداء، مما يبعث على انتهاج نظام جديد في جامعاتنا.

10 - النظام الضريبي الحالي يشجع الأنشطة التجارية على حساب الأنشطة الإنتاجية، وعدم التفريق بين الاستيراد للإنتاج والاستيراد للبيع، مما وضع المستوردين في نفس الكفة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، الرسوم الجمركية التي تفرض على المدونة «التعرفة» (Code tarifaire) 39.01.10.00 مقدرة بـ 5%، في حين لا يدفع سنتيماً بالنسبة للمنتوج النهائي المستورد. كيف نحافظ على مؤسساتنا بهذه الكيفية؟

11 - إنعدام المساواة والعدالة الاجتماعية في فرض الضرائب، وخاصة بعدم إقرار ضريبة الثروة على الأغنياء أو الضريبة على عمليات الاغتناء غير المشروع والمفاجئ، الناجم عن المضاربة وعدم الشفافية في الإجراءات وعدم وضع ضوابط واضحة لمكافحة التهرب.

12 - إن عمال الوظيف العمومي ومنهم العمال، المعلمون، الأساتذة، المهندسون والأطباء يدفعون ضرائب أكثر من غيرهم بسبب التهرب من دفع الضريبة، في حين تلجأ الحكومة إلى الاقتطاع المباشر من الأصل، أي من الأجر.

13 - عدم الإلمام وجهل أثر الضريبة على الإنتاج

الدول الغربية (ألمانيا، بريطانيا، فرنسا وغيرها).
السيد الوزير،

فبالرغم من المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة، إلا أن الميدان كشف بعض الاختلالات والنقائص والتناقضات التي سردت البعض منها في رؤوس الأقلام التالية، والتي يجب تصحيحها ومعالجتها:

1 - إستمرار تدهور سعر العملة الوطنية في السوق العالمية، بالرغم من وصول احتياطي الصرف إلى 200 مليار دولار، أي بعبارة أخرى (لم نستفد من هذا الاحتياط) لإعادة الاعتبار لعملتنا الوطنية.

سيدي الوزير،

2 - إبرام صفقات في بلادنا يتطلب سنتين و44 إجراء وتكلفة بربع قيمة العقد، مما يتسبب في عزوف المستثمرين الأجانب وتعطيل المشاريع.

3 - أكثر من 50% من مؤسساتنا تتواجد في 10 ولايات و90% منها غير منتجة، يعني اقتصادنا هش واستمرار اللجوء إلى الاستيراد متوقع للسنوات المقبلة بالرغم من التحفيز التي أقرتها الحكومة لصالح هذه المؤسسات سنة 2008.

4 - الدولة تقدم إعانات معتبرة للمواطنين للحصول على سكن، فهي مشكورة وفي نفس الوقت تطالب بنسبة 1%، 2% أو 3% متمثلة في فوائد القروض، لم لا قروض بدون فائدة؟

5 - أغنياؤنا يستفيدون 6 مرات من الدعم أكثر من فقرائنا، بعبارة أخرى (20% من الأكثر غنى في المجتمع تستفيد 6 مرات أكثر من 20% من الفئة الأكثر فقرا من الدعم الذي تقدمه الدولة)، وبالرغم من الزيادات في الأجور، إلا أن القدرة الشرائية للمواطنين تبقى متدنية، مما ينذر بزوال الطبقة المتوسطة.

6 - معيار البطالة يبجل ويساعد للحصول على سكن اجتماعي، مما حتم على مواطنينا البقاء بطالين وعدم البحث عن عمل.

7 - بالرغم من الإجراءات المفروضة، من بينها اعتماد رسم خاص، وإلغاء قروض البنوك، إلا أن واردات السيارات في بلادنا سجلت زيادة قياسية هذه السنة، حيث فاقت خلال الفترة الممتدة ما بين

سياسة ميزانية الوسائل التي تخلت عنها جل دول العالم.

ذلكم، السيد الرئيس، نص مداخلتني، أشكر الحضور على حسن الإصغاء والمتابعة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الكريم عباوي؛ الكلمة الآن للسيد مسعود قمامة.

السيد مسعود قمامة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكرا للسيد رئيس مجلس الأمة،

شكرا للسيد الوزير،

شكرا للحضور،

كلمتي - السيد الرئيس، السيد الوزير - تقتصر على مشكل السياحة، في تمناست أو في الجنوب عامة، منذ 5 سنوات هم متوقفون، نحن نعرف الموضوع ومشكلته لكنهم فشلوا، هؤلاء جماعة السياحة فشلوا، لأن الله غالب عجزوا، لا بد لهم من التعويض عن هذه المدة لأنهم أنفقوا خلالها ما لديهم على مشاكل كثيرة، فمستهم البطالة إلى أن باعوا كل ما كان لديهم وهم الآن يطمحون لأن يعرضهم صندوق الجنوب.

النقطة الثانية، الصفقات ليست في صالح الدولة - حسب هذا القانون - ولا لصالح المقاول، لأن 6 أشهر أو 7 أشهر من ذلك المشروع ينقص من ثمنها، لا بد من إعادة النظر في هذا القانون.

ثانيا، الفلاحة: لا بد أن ندافع عن الفلاحة، لأنها متضررة بسبب قانون الجمارك، لاندافع عن الإرهاب بل ندافع عن الفلاحة، يذهبون إلى منزل الفلاح ويأخذون ما عنده وحتى سيارته - فلا بد سيدي الرئيس - أن تسوى وضعية الفلاح التي طال أمدها.

هناك من يفقد سيارته بمجرد أن تنتهي صلاحية ورقة من الأوراق وهذا حسب قانون الجمارك، لا بد أن نشجع هذا الفلاح ولا نفشله، هناك جماعة في أيام العيد بين القرى أخذت منهم الأغنام، هذا حرام! كيف يمكن تجريد ابن القرى في ولايته مما يملكه؟! والله إنهم يبكون، صدقني تجده أمام الحائط يبكي! فقد

والنمو، بعبارة أخرى: هل نظامنا الضريبي يشجع الإنتاج والنمو، أم هو معرقل لهما، وما هو أثر النظام الضريبي الحالي على مستوى أداء دافعي الضرائب؟

14 - العلاقة الطردية بين الوعاء الضريبي الحالي وعلاقته بالتهرب أي ارتفاع الضريبة سبب في رفع نسبة التهرب الضريبي.

سيدي الوزير،

إننا مطالبون بتحسين أكثر لترسانتنا القانونية ومناخنا الاقتصادي، واستغلال إمكانيات السوق العالمية والقضاء على الإجراءات البيروقراطية والرشوة، وتخفيف الضريبة عن النشاط المهني ودعم الاستهلاك، من خلال بعث القروض الاستهلاكية بدون فوائد (أقول بدون فوائد).

نحن محتاجون إلى نظام ضريبي يخدم مصالحنا، يحافظ على القدرة الشرائية لمواطنينا، ويحقق أهدافنا عن طريق سياسة جبائية مدروسة فعالة وإيجابية، تأخذ بعين الاعتبار الذهنية الجزائرية، وليس بتطبيق نماذج مستوردة تخص وضعيات معينة ونحن غير ملزمين باتباعها.

السيد الرئيس،

إن قانون الصفقات العمومية تعرض لتعديلات كثيرة ولم تفلح الحكومات المتعاقبة في تسييرها تسييرا أمثل، ومحاربة كل أشكال البزينة وتعطيل مشاريع وبرنامج رئيس الجمهورية. إن المتأمل في هذا القانون يلاحظ مجموعة من الثغرات، فلماذا لا بد من تنظيم جيد يأخذ بعين الاعتبار كل الملاحظات والاقتراحات المسرودة من كل الولايات، وتجربة الدول التي نجحت في إعداد نموذج رائد في هذا الشأن.

نتساءل هنا السيد الوزير: أين وصل المرصد الوطني للصفقات العمومية؟

السيد الوزير،

لإعطاء الإمكانيات للقطاعات المختلفة لتنفيذ برامجها الاقتصادية على المدى المتوسط على أقل تقدير، نحبذ انتهاج ميزانية البرامج المنتهية النتائج التي أظهرت نتائج جيدة في العالم، والتي تمتد على ثلاث سنوات بدلا من أن تجدد في كل عام، عوضا عن

شاحنته وكذلك الأغنام، لا يمكن هذا، يجب تسوية
الوضع.

الفلاح يعرف أين يذهب، التاجر يعرف أين يذهب،
الإرهابيون - لا ندافع عنهم - يعرفون أين يذهبون،
ظالمون لأنفسهم ومن يتعد حدود الله فقد ظلم
نفسه.

هذه هي كلمتي - سيدي الرئيس - باختصار
وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مسعود قمامة؛
الكلمة الآن للسيدة رفيقة قصري.

السيدة رفيقة قصري: شكرا؛

السيد الرئيس،

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

جاء مشروع قانون المالية لسنة 2013، في سياق
البرنامج الخماسي 2010 - 2014، ولتجسيد التوجهات
الأخيرة التي جاءت في برنامج عمل الحكومة، الذي
يضع المواطن في صميم اهتمامات الدولة.

وجاء أيضا هذا المشروع في مناخ دولي متأثر
بأزمة متعددة الأبعاد، أزمة مالية واقتصادية
ومصرفية، هذه الأزمة التي بدأت في سنة 2008،
ولازلت قائمة في عدة مناطق من العالم كالولايات
المتحدة، ومنطقة اليورو وحتى في البلدان الناشئة
أو في طريق النمو.

وتسببت هذه الأزمة في تراجع النمو العالمي،
وبالتالي في تراجع طلب المواد الأساسية، خاصة
المواد الطاقوية.

وفي هذا الجو المضطرب، في العالم وحوالنا،
ينبغي على الجزائر توخي اليقظة والحذر والتبصر،
وهذا ما يميز مشروع قانون المالية لسنة 2013،
الذي يهدف أساسا إلى الحفاظ على الاستقرار،
بمواصلة السياسات الاجتماعية، ودعم الاستثمارات،
من أجل عصنة البلاد وترقية النشاط الاقتصادي.

معالي الوزير،

لدي بعض الملاحظات:

إن اقتصاد بلد ما، يقيم بثلاثة عوامل أساسية،
ألا وهي: نسبة النمو، نسبة التضخم، ونسبة البطالة.
فيما يخص نسبة النمو:

حسب توقعات صندوق النقد الدولي، تقدر نسبة
النمو في بلادنا عام 2013 بـ 3.4%.

وجاء في الأرقام المقدمة في هذا المشروع
أن نسبة النمو المرتقبة من طرف قطاعكم ستصل
إلى 5%.

ما هو تفسير الفرق الموجود بين أرقام صندوق
النقد الدولي وأرقام قطاعكم؟

معالي الوزير،

فيما يخص نسبة التضخم:

لاحظنا بعد رفع الأجور ارتفاعا في نسبة
الاستهلاك، وهذا يعكس نوعا ما تحسين المستوى
المعيشي للمواطن ولكن هناك العرض والطلب
والمضاربة والبنوك ومشكل اليد العاملة ومشكل
العقار... إلخ.

هل من المرتقب تشخيص موضوعي لكل العراقيل
التي يعاني منها القطاع الاقتصادي (العام والخاص)،
ومعالجة جدية لكل الأسباب التي تعيق النشاط
الاقتصادي وبالتالي ترقية التشغيل؟

معالي الوزير،

نحن نعلم أن القطاع العام هو الفاعل الرئيسي في
التشغيل، من المرتقب في سنة 2013، خلق 52.672
منصب شغل جديد في القطاع العمومي ليصل العدد
الكلي للموظفين إلى 1.966.360 موظفا.

من جهة أخرى، من المرتقب، مع نهاية المخطط
الخماسي، خلق 3 ملايين منصب شغل جديد، ونحن
على بضعة أسابيع من نهاية العام الثالث من هذا
البرنامج، هل من الممكن أن نتعرف على العدد الكلي
لمناصب الشغل المنشأة في القطاع العام والخاص
منذ 3 سنوات؟ وسؤال جوهري: ماهي نسبة التشغيل
في القطاع المنتج؟

كذلك السؤال: لماذا يقدم مؤشر نسبة البطالة مرة
في السنة فقط؟ لماذا لم تحص وتجمع المعطيات

الخاصة بالتشغيل في كل القطاعات (العمومية والخاصة) على الأقل كل ثلاثي مثلاً؟
معالي الوزير،

كما ذكر في هذا المشروع فيما يخص الإيرادات المرتقبة في سنة 2013، ستعرف ارتفاعاً بنسبة 10.1%، لتصل إلى 3.820 مليار دينار، منها 2.204.1 مليار دينار ناتجة من الجباية غير البترولية، ويمثل هذا المبلغ نسبة 56.7% من الإيرادات، أي نفس النسبة - تقريباً - المرتقبة في سنة 2012.

إنني على يقين أن ارتفاع مساهمة الجباية غير البترولية في الإيرادات ممكن، لو تعزز أكثر آليات مراقبة الغش الضريبي، والفساد، وتضارب المصالح... إلخ.

وأضيف أنه يوجد في بلادنا خزان، ممكن استغلاله عن طريق محاربة التبذير، مثلاً، يشير هذا المشروع إلى دعم سعر المياه الناتجة عن عملية تحلية مياه البحر، الذي سيرتفع في سنة 2013 بنسبة 20.8%، مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012.

ونتأسف عن تبذير هذه المادة الحيوية بسبب التسربات العديدة في شبكة توزيع المياه. أتساءل، هل يعرف المواطن السعر الحقيقي للتر الواحد من الماء الناتج عن تحلية ماء البحر؟ وهذا السؤال مطروح على كل المواد الأساسية المدعمة.

لدي بعض التساؤلات معالي الوزير:

- لماذا لم ترفع رسوم السيارات والحافلات التي تستعمل الغازوالمستورد؟

- لماذا لم نشجع استعمال الحافلات التي تسير بالغاز الطبيعي؟

- لماذا لم ترفع رسوم الأجهزة الكهربائية المنزلية التي لم تخضع للمقاييس العالمية للجودة والتي تستهلك الطاقة بصفة غير عقلانية، أذكر منها مثلاً أجهزة التبريد والتسخين؟

- لماذا لم ترفع رسوم المنتوجات الفاخرة المستوردة؟

- لماذا لم ترفع رسوم المنتوجات المستوردة من بعض البلدان لا أذكرها لكنها معروفة، التي تستعمل

ما يسمى بـ (Dumping) المضر للمنتوج الوطني؟
- لماذا لم نعزز أكثر القدرات المادية والبشرية للمصالح المكلفة بمحاربة التهريب؟
في الأخير، أريد أن أتوه بالجهد المبذول من طرف معالي وزير المالية ومساعديه في تحضير هذا المشروع.
ألمي أن كل الإجراءات المقترحة في هذا المشروع ستجسد بصفة إيجابية على اقتصادنا، وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيدة رفيقة قصري؛
الكلمة الآن للسيدة زهرة قراب.

السيد زهرة قراب: بسم الله الرحمن الرحيم،
والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد وزير المالية، الإبن المحترم وضيوفه،
وضيقاته الكرام،
السيدات الفضليات والسادة.

بهذه المناسبة نهني الأمة الجزائرية بأول محرم من العام الهجري، فعام سعيد، وكل عام وأنتم بخير.
كذلك نحیی بكل افتخار واعتزاز جيشنا وأمننا وكل قوات الأمن الوطنية، أبناؤنا وأحفادنا الذين هم في الجنوب، نحن معكم واقفون جنبا إلى جنب، كما كنا بالأمس إبان الثورة المسلحة، فتحية شكر وإجلال لهؤلاء الأبناء.

سيدي وزير المالية،

بين أيديكم أمانة ألا وهي ميزانية سنة 2013 - إن شاء الله - ونتمنى أن يكون فيها العدل والوزن «وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان» ولكم طاقات شبانية وكفاءات.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

ما يكتب إعلامياً وينشر على صفحات أعمدة بعض الصحف، الصحافة تدعي أنها مكمنة، غير أن ما نقرأه في البعض منها ليس بحرية الإعلام (بل هو سب وشتم لا نسمعه حتى في الأزقة والشوارع بين قوسين) آخرها وليس بالأخير، اتهام رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة بصريح العبارة بأنه عميل فرنسا

ويأتمر بأوامرها، وقاصر في تسيير السياسة الخارجية، في حين لا يزال الفضل إليه في إيجاد الحلول للمشكلات الدولية، نقولها وبصوت عال للصحافة: هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين؟ لحسن الحظ هناك صحافة وطنية موجودة تكتب في أعمدها وعلى صفحاتها الأولى لما تهتز وتشتتم سيادة الدولة الجزائرية وتاريخها وثورتها وشهداؤها فتحية لكم.

رؤساء الجزائر من الحكومة المؤقتة إبان الثورة المجيدة - رحمهم الله - إلى رؤساء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، فيهم من التحق بجوار ربه - رحمة الله عليهم - وفيهم من هم أحياء رزقهم الله الصحة والعافية لا ولم ولن يكونوا عملاء لفرنسا.

سيدي وزير المالية المحترم،

الوزارة الوحيدة التي بقيت مستقرة ولم تخرج للشارع للمظاهرات لكي تحرق نفسها وتحطم مؤسسات الدولة وحرقت سيارات المواطنين وما تجده في طريقها ألا وهي وزارة المجاهدين، لأنهم أثرياء الجزائر داخليا وخارجيا، حيث أودعوا ودائعهم الثمينة في بنوك أوروبا وحضروا حقائبهم في السنة الماضية بعد أن اشتروا شققا وقصورا خارج الوطن كما ظن الآخرون؛ (والجزائر الفصول الأربعة بين قوسين)، المجاهدون - السيد وزير المالية الإبن البار - مازال المجاهدون إلى حد الساعة، لا زال هؤلاء يقولون ليس لنا البديل، ليس لنا وطن آخر إلا الجزائر، الأم الحبيبة إلى أن تلقى الله، لا زال المجاهد والأسرة الثورية يسكن في شقة من ثلاث غرف وأربع مع أبنائه وأحفاده وكذلك أبناء الشهداء، علما أن ملفات السكن الخاصة بهم لازالت في مكاتب (OPGI) عبر ولايات الجمهورية مهملة في الرفوف، ينتظرون حقهم من السكنات التساهمية، مثلهم مثل باقي المواطنين لحد الساعة ولكن يد واحدة لا تصفق!

قامت وزارة المجاهدين بكل ما يلزم ولكن (واش يدير الميت في يد غسالو)؟! في حكومة، أقولها صراحة، لاتعطي لهؤلاء الناس حقهم.

السيد وزير المالية،

أعطى رئيس الجمهورية تعليمة بمناسبة انعقاد مؤتمر المجاهدين السابق للحكومة السابقة في السنة الماضية لترميم مقابر الشهداء وترميم مكاتب منظمة المجاهدين عبر الولايات، ولكن إلى حد الساعة بقيت حبرا على ورق، ومقابر الشهداء تأكلها الذئاب والجرذان، علما أن البلديات وولاية الجمهورية صرفوا بمناسبة عيد الاستقلال أموالا للتهرج والرقص (الشطيح والرديح) وهز البطون والنهود، والبعض منهم من المنتخبين المحليين أرادوا أن يستوردوا لنا من لندن «المهرج» وقال بعد المفاوضات الشاقة سأكون عندكم لأبكيكم وأضحك عليكم ولكن بصفتي سفيرا فوق العادة!!

وفي الحملات الانتخابية يترحمون على أرواح الشهداء، ويقولون لهؤلاء المجد والخلود، شكرا لهم!

السيد وزير المالية،

نرجع إلى الورا، لنرجع للقرار رقم 27 المؤرخ في 31 مارس 2011، المحدد لشروط كفيات منح قروض الخزينة للموظفين - ضمن المادة الثالثة - والمستفيدين... إلخ، من أجل اقتناء أو بناء سكن فردي أو توسيع السكن.

جاء في المادة الأولى: «تطبيقا... إلخ، يمنح لولايات الجنوب المذكورة بناء السكن الفردي في المادة الثالثة من هذا القرار»، ويحرم من بناء السكن الفردي ولايات الشمال، أهذا هو الجزاء؟ هذا ليس عدلا! بحجة عدم وجود أوعية عقارية كافية، بينما أصحاب المال والنفوذ يكفيهم وجودها، كتب على هؤلاء الإطارات التي تتضمنهم المادة الثالثة من هذا القرار أن يعيشوا في شقق مدى حياتهم، ومنهم من كان عمره أربعين سنة ولم يتزوج ولما تزوج في شقتين أصبح له أربعة أبناء، وليس له الحق في أن تكون له شقة أو سكن فردي مستقل، ومنهم (هؤلاء إطارات الشمال، إطارات الدولة بجميع أسلاكها كما في المادة الثالثة) من له أرض اشتراها ومن له إرث ومن له زوجة، ألا يحق له القرض كما جاء في القرار رقم 27 المؤرخ في 31 مارس 2011.

الذي دشنها، وهناك غابة أخرى في مدينة وهران غابة «كنستال» سوف يأكلها الإسمنت المسلح، بإبرام الصفقات وقانون الحيازة، ومن أراد أن تكون له مدن جديدة وقرى جديدة فليشمر عن سواعده وليذهب إلى الصفاح، فالغابة هذه سكان مدينة وهران 48 وزائد المهجر 59 يريدونها منطقة سياحية وغابة للتنزه، مثل غابة «لاله ستي» في ولاية تلمسان التي كانت مهجورة واليوم يحج إليها من الولايات المجاورة والبعيدة؟

هكذا، سيدي الرئيس، سيدي الوزير، نحن معكم ومع ما هو موجود في قانون المالية، نتمنى لكم - إن شاء الله - النجاح والتوفيق.

سيدي الرئيس،

الأخ المحترم،

شكرا وأدام الله الجزائر بخير والأمة الجزائرية بخير وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيدة زهرة قراب؛ الكلمة الآن للسيد محمد زكرياء.

السيد محمد زكرياء: شكرا للسيد الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خاتم النبيين.

السيد الرئيس المحترم،

معالي السادة الوزراء ورفقائهم،

زميلاتي وزملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم وحرمة الله تعالى وبركاته وبعد؛

إن ما يلاحظ في مشروع قانون المالية لهذه السنة، هو المحافظة على الاستقرار في الميزانية والمحافظة على التوازنات الكبرى، وقد أخذ بعين الاعتبار الواقع المالي والاقتصادي والتنموي للبلاد أمام تراجع مداخيل الميزانية.

كما أن الانخفاض في النفقات أثر إيجابا على عجز الميزانية وقدر بحوالي 3 آلاف مليار دينار أي 19% من الناتج الوطني الخام بعدما كان 28% في السنة الماضية.

لابد، السيد الوزير المحترم، أن تعيد النظر في هذا القرار مستقبلا، لبناء السكن الفردي لهؤلاء لأنهم إطارات الدولة سواء في الشمال أو الجنوب!

أما فيما يخص جنوبنا الكبير، لابد أن نستثمر فيه القطاع الصناعي ونستثمر فيه الإنسان لكيلا يبقى فارغا من السكان، ونعطيهم الإمكانات لمن يريد أن يستثمر ويبني شقة، أو فيلا أو يبني مصنعا حتى يعمر الجنوب لأن الشمال سوف يسكن في البحر!

أما فيما يخص الإنتاج والاقتصاد الوطني والاقتصاد الخاص والذي له تجارة تباع وتشتري، وهو موجود الآن في أوروبا من الناحية الاقتصادية والمظاهرات، سوف تصبح الدولة الجزائرية والسوق الجزائرية سوقا لبيع منتوجاتهم من أجل الأموال، وهم يؤيدون ويريدون، أي سوق! أي سوق هذه التي تعطينا (فضلاتهم) في جميع المواد؟! وهذا هو الخوف من المستقبل، ولابد من التوزيع ولابد أن يكون الاقتصاد المثمر، المنتج ونحن لا نعرف أي اقتصاد نحن فيه؟!!

في الأسبوع الماضي من هذا الشهر شنّ إضراب في أكبر مؤسسة اقتصادية كانت بالأمس ألا وهي الحجار في ظرف 4 أيام، عن كل يوم خسارة مليار!! لنراجع الأمور ولك كفاءات كفؤة تعمل ليلا نهارا لن دعم الاقتصاد الوطني.

ووزارة التجارة إن كانت موجودة أو غير موجودة، ماهو الإنتاج الذي تبيعه؟ وعلى الشباب أن يشمر عن سواعده، خاطبهم رئيس الجمهورية في مدينة أرزيو «بأبنائي وبناتي حضرّوا أنفسكم»، ولكن لم يفهموا المغزى.

سيدي الوزير،

غابات الجزائر في خطر، وأملاك الدولة الجزائرية في خطر، وبواسطة قانون الحيازة منذ 15 سنة استولوا على الأخضر واليابس والمساحات الخضراء والغابات والأزقة والشوارع، وأصبحت ناطحات السحاب ضمن أملاك الدولة فلتقيّمها، ومن جملتها غابة مسيلة، لابد أن تكون غابة محمية لأن لها تاريخا وهو أن المرحوم الرئيس الأسبق، أحمد بن بلة هو

2010-2014، وعليه فقد أضحى من الضروري القيام بتقييم واقعي لبعض المشاريع الكبرى المنجزة من حيث الفعالية والمردودية وسلامة النفقات وتصويبها في إطار مكافحة الفساد.

كما أنه من الضروري كذلك إجراء تقييم نهائي للمخطط الخماسي السابق وإبراز الثغرات والنقائص استخلاصا للدروس قصد تفاديها في المخطط الحالي.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

لاشك أن الموضوع الذي يشغل بال الجميع منذ سنوات هو إيجاد بدائل للاقتصاد الوطني لتفادي التبعية المزمدة لعائدات المحروقات، وهو موضوع تطرق له أغلبية الزملاء منذ سنوات، وذلك بتنمية القطاعات المنتجة للثروة، وتفادي الاعتماد على الإنفاق العمومي وحده، إلا أننا نلاحظ أننا لا نزال نزوح مكاننا بعد 50 عاما من استرجاع السيادة الوطنية.

وعليه فإننا نرى أنه لا مناص من تطوير وترقية الصناعة والفلاحة على الخصوص، اللتين تعتبران المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في القطاع العام والخاص على السواء.

الإنجازات المعتبرة السابقة للدولة من حيث التجهيزات العمومية والمنشآت القاعدية، وكذا المساعدات المختلفة وبرامج التكوين المعتبرة، والمبالغ المالية الضخمة التي صرفت ينبغي أن تستغل لانطلاقة فعلية في هذين القطاعين الأساسيين، إلا أنها لم تحقق إلى الآن الطموحات المرجوة ولم تعكس المجهودات المبذولة.

ففي الميدان الفلاحي مثلا، ورغم التطور الهائل لهذا القطاع في السنوات الأخيرة والتدابير المتخذة من طرف الدولة مشكورة، إلا أنه لم ترق إلى المستوى المطلوب، حيث تعرف المواد الفلاحية حاليا ارتفاعا جنونيا في حدود 19.7%، ذلك ما جعلنا نتساءل عن سبب تعطل الآلة الاقتصادية خارج المحروقات واللجوء المفرط للاستيراد وإلى صندوق ضبط الإيرادات وعليه:

هذه المعطيات وغيرها سوف تضمن الوفرة المالية لإتمام المشاريع المبرمجة في المخطط الخماسي الحالي، مما يستحق كل التشجيع والتنويه.

كما أن الأحكام التشريعية التي جاء بها هذا المشروع والتي ترمي أساسا إلى تشجيع الاستثمار وعدم إضافة ضرائب جديدة، وكذا خفض أعباء الضريبة وتبسيط الإجراءات الجبائية والجمركية وتشجيع نشاطات الإنتاج بولايات الجنوب وغيرها، كفيلة بأن تدفع عجلة التنمية في البلاد.

إن هذه التدابير الواقعية من شأنها أن تضيي الراحة على الميزانية، وتحافظ على السلم الاجتماعي الذي هو من المطالب الأساسية والضرورية في الظروف الحالية، على ألا تكون على حساب المصلحة المالية العليا للبلاد، فما علينا - إذن - إلا أن نرحب بها ونثمنها. وإذا كانت هذه المؤشرات وهذه الإجراءات تبشر بخير وتعتبر سليمة، فإن الواجب يقتضي علينا أن نسجل بعض التساؤلات.

لماذا تراجعت الصادرات - سيدي الوزير - خارج المحروقات إلى حدود 2% حاليا؟

كيف يفسر موقع النمو في الجزائر إلى المرتبة الأخيرة بالنسبة لدول المغرب العربي - حسب بعض المصادر - ب 2.6% من (PIB) الذي بلغ في الجزائر نحو 200 مليار دولار، وكذا النمو الاقتصادي خارج المحروقات إلى 5%؟

إلى متى اللجوء بصفة آلية إلى صندوق ضبط الإيرادات وهو الملاذ الأخير في سنوات العجاف التي ترسم ملامحها، نظرا للركود الاقتصادي والمالي الدوليين؟

كيف لنا أن نسعى إلى الدخول في المنطقة العالمية للتجارة ونحن نستورد وبصفة عشوائية 70% من حاجيات العائلات والمؤسسات - حسب الديوان الوطني للإحصائيات - وقد تبين على ما يبدو أن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي غير مجد حسب تصريح بعض المسؤولين؟

سيدي الرئيس،

نحن الآن على مشارف السنة الرابعة من انطلاق البرنامج الاستثماري لفخامة رئيس الجمهورية

الوضع والخروج من هذه التبعية المزمنة لعائدات المحروقات.

أخيراً، سيدي الرئيس، نقطة أخيرة تتعلق بالطلبة المحرومين من منحة الدراسة بحجة أن والده ميسور الحال والذي يتنصل (هذا الوالد) في بعض الحالات من النفقة على ولده الذي بلغ سن الرشد لأسباب مختلفة، في حين أن دعم الدولة للمواد الأساسية توجه لكل المواطنين فقيرهم وغنيهم بدون تمييز، نرجو إعادة النظر في هذه القضية، وشكراً والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد زكرياء؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر قاسي.

السيد عبد القادر قاسي: شكراً سيدي الرئيس؛ والله لا أعلم سيدي الرئيس، بم سَأبدأ، تراكمت الأحداث واختلط صوابي، هل أبدأ بملعب 5 جويلية والمقابلة؟ أم أبدأ بالاعتداء على إخواننا في فلسطين؟ على كل حال سأؤجلها إن أتيحت لي الفرصة. بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم.

سيدي الرئيس الموقر،
معالي وزير المالية المحترم، ممثلاً للحكومة،
السيدة والسادة الوزراء الكرام،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
زميلاتي، زملائي،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، أزلو
أمقران فلاون أما بعد؛

سيدي الرئيس،
يطيب لي ونحن بصدد دراسة ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2013 أن أنوه بالمجهودات الضخمة والجسارة المبذولة من طرف القائمين على القطاع، وعلى رأسهم معالي وزير المالية، لإعداد هذا المشروع التقني المالي والذي أقول فيه بكل صراحة إنه من صنع الأكفاء الكبار.

شكري وعرفاني - سيدي الرئيس - موصول
لزملائي أعضاء اللجنة وكذارئيسها، على الملاحظات

آن الأوان أن تتخذ تدابير جريئة على شكل مخطط مارشال وطني، لانطلاقه واعدة وهي السبيل الوحيد للمحافظة على السيادة الوطنية، ولعل الأسباب الرئيسية تكمن في:

1 - مشكل البيروقراطية أساساً، بعد الهيمنة الاقتصادية والمالية لبعض الأشخاص والمضاربة المتفحشة لبعض الوسطاء، التي تثبّط عزائم المنتجين خاصة الفلاحين.

2 - الانحرافات الملحوظة التي اتخذت منحي تصاعدياً، كالمحسوبية والرشوة والمحابة واللاعقاب وتضاؤل الحس الوطني والديني.

3 - بعد ذلك ضالة الصادرات خارج المحروقات، ثم ضعف الاستثمار الخاص الراجع إلى الشعور بعدم الثقة. بعد ذلك صعوبة الحصول على القروض، والتماطل في معالجة الملفات، وخوف الإدارة والبنوك من اتخاذ المبادرات خوف الملاحقة القضائية.

4 - مراجعة قانون الصفقات.
5 - الاستيراد العشوائي حتى لبعض السلع غير الضرورية على حساب الإنتاج الوطني.

6 - ضعف استعمال الوسائل العصرية والتقنيات الحديثة التي تسمح بالاستغلال الكمي والنوعي للمساحات الزراعية، وصعوبة الحياة في المناطق الفلاحية التي لا تشجع الفلاحين وخاصة الشباب على الاهتمام بهذا القطاع، بدون توفير الظروف المعيشية المواتية والمرافق الضرورية في الأرياف أساساً والمناطق الفلاحية عموماً، تماشياً مع المتطلبات العصرية.

7 - نقص العناية بـ (PMI-PME) وإدماج الشباب خاصة الجامعيين في إنشاء هذه المؤسسات، بعد تأهيلهم وإرشادهم ومرافقتهم وإعادة جدولة قروضها وتكفل الخزينة بفوائدها.

8 - تراجع القطاع الصناعي الذي يعتبر قطب الرحي في كل تنمية فاعلة وإعادة تأهيله إلى غير ذلك، (ومن كتم داءه قتله).

هذه بعض الأسباب التي أرى من المفيد تقديمها رجاء معالجتها، حسب مقاربة جديدة قصد استدراك

القيمة الواردة في التقرير وأقول فيه كذلك إنه عمل جبار يستحق التنويه به.

سيدي الرئيس،

إسمحوا لي، قبل الخوض في صلب المناقشة والإثراء، أن نعلن من على هذا المنبر عن دعمنا المطلق واللامتناهي للسياسة الرشيدة والحكيمة في آن واحد، التي انتهجها فخامة رئيس الجمهورية في التعاطي مع ملف «مالي» بتغليب لغة الحوار على لغة السلاح، رغم الضغوطات الممارسة من طرف بعض العواصم، لغرض في نفس يعقوب، وعليه فإننا - سيدي الرئيس - نشدد بيد فخامة الرئيس وحكومته ونطلب منه المواصلة في هذا النهج حفاظا على أرواح أبنائنا البررة من قوات الجيش الوطني الشعبي، وحثهم - هذه القوات - على العمل وحراسة حدودنا البرية والجوية من أي عدوان أو تسلل واختراق من أية جهة كانت.

سيدي الرئيس المحترم،

أما الملاحظات التي بودي أن أطرحها على مجلسنا الموقر، فإنها تتلخص فيما يلي:

الملاحظات العامة:

سيدي الرئيس،

باعتبار أن قانون المالية يعتبر دستور القوانين أو أب القوانين، تدور حوله وفي فلكه كل قوانين وتنظيمات الجمهورية، خاصة من حيث حيثياتها ومقتضياتها، وباعتبار أن كل القطاعات الوزارية تدور في فلك قانون المالية، وباعتبار أيضا أن انشغالات نواب المجلس متعددة الجوانب والمآرب، قد تحول دون تمكن السيد معالي وزير المالية من الإجابة عنها ومعالجتها في أنها وبالكيفية المراد تحقيقها، لهذا - سيدي الرئيس - نقترح حضور السيد دولة الوزير الأول في المناقشة والإثراء، وهذا الكلام بعيد عن كل تأويل سلبي وسوء فهم للمقترح، باعتبار أن نقص أو تنقيص في صلاحيات معالي الوزير الأول وهو معروف أنه وزير لا عيب فيه، كفو، نزيه ذو استراتيجية ما سمعنا عنه إلا الخير لكن بودي أن يؤخذ الاقتراح بعين الاعتبار.

سيدي الرئيس المحترم،

ظهرت في الأيام القليلة الماضية، حتى لا أكرر ما قيل من طرف زملائي كتابات صحفية هزت أركان الرأي العام الوطني، مفادها سوء التسيير في المشاريع المهيكلة، اقتترنت بالرشاوي والفضائح المالية للحصول على صفقات إنجاز، وتلاها أيضا تنفيذ عشوائي للأشغال، دون مراعاة التصاميم المعدة لهذا الغرض، ورافقها أيضا في جانب آخر تعليمات فوقية مفادها تفضيل مؤسسة على أخرى رغم عروضها الحسنة.

لهذا - سيدي الرئيس - حفاظا على سمعة حكومتنا الموقرة التي نعتبر نحن جزءا منها وهي جزء منا. وشرف وطننا لأنه أعطانا ما لا يمكننا أن نرده، ودفاعا عن إماراتنا من الاتهامات الباطلة التي تسيء لشخصهم ولعائلاتهم من جهة، وحفاظا أيضا من الجهة المعاكسة من تبديد المال العام وسوء التدبير والتسيير، وطمأنة المواطن والرأي العام الوطني والخارجي من جهة أخرى، فإننا نقترح طبقا لما يخوله لنا الدستور، خاصة المادة 161 منه وكذا المواد 76 إلى غاية 86 من القانون العضوي الخاص بالعلاقات مع الحكومة وكما يمليه ضميرنا، إنشاء لجنة تحقيق لهذا الغرض ليحقق الحق ويزول الباطل.

سيدي الرئيس،

إن التنمية الشاملة والمستدامة تبدأ من البلدية باعتبارها الخلية الأساسية في هرم الدولة، وهذه الإنجازات وهذه المشاريع تقع فوق أراضيها، وباعتبار أن قانون المالية الحالي وكل قوانين المالية التي سبقت أغفلت الجانب المهم في التنمية وأقصد منها تخصيص الأماكن للإنجازات أو السكن الجماعي والمرافق العمومية، ويمكن أن أشرح أكثر حتى يتمكن القارئون على القطاع من تدارك الوضعية في القوانين التكميلية الآتية، حيث لم يخصص منه لا اعتماد ولا سنتيم واحد لصالح البلديات لتسديد مستحقات الأراضي الواقعة داخل المخططات التوجيهية للتهيئة العمران (P.D.A.U) والتي كانت موضوع المصادقة عليها، وأصبحت مقيدة للغير (Opposable aux tiers) وبقيت هذه الأراضي دون حيازتها وموضعا للمتاجرة

مساعدة اللاجئين الماليين» نظرا للوضعية الخطيرة التي تعرفها المنطقة في حال أي تدخل عسكري. سيدي الرئيس،

في ختام مداخلتني أوصي ببسط أسس الحكامة في صرف الأموال العمومية وإنفاقها، وفصل الجباية البترولية عن الجباية العادية، والتركيز على الاستثمار العمومي والخاص في مجال الفلاحة والسياحة والعمل على تنويعها، لأن الاتكال على إيرادات وجباية البترول فقط تحمل في طياتها أبعاد الخمول والتكاسل وتخلق في أذهان المجتمع والمواطن روح المساعدة. وفقكم الله - سيدي الرئيس - لخدمة العباد والبلاد والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر قاسي، أظن أننا وصلنا إلى نهاية النقاش في هذه الصبيحة، وسنستأنف أشغالنا على الساعة الثالثة بعد الزوال؛ شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في منتصف النهار والدقيقة العاشرة

والاستعمال في غير الاتجاه المخصص لها أصلا، وبقيت البلديات في حيرة من أمرها حول كيفية إنجاز مشاريعها الإنمائية، وكذا المشاريع الخاصة بالسكنات العمومية الاجتماعية، حيث يولي فخامة رئيس الجمهورية عناية فائقة لهذا البرنامج، لهذا أحبذ لو نتدارك الوضعية في قانون المالية التكميلي. أحاول أن أشرح - سيدي الرئيس إن سمحت لي - منذ 1974 ومع إصدار المرسوم رقم 74-26، المتضمن إنشاء احتياطات عقارية وإصدار مرسوم التوجيه العقاري، اعتمدت المخططات التوجيهية للتهيئة العمران وأصبحت معارضة للغير، وبهذا فإن تحويل الأملاك الخاصة لم يصبح نحو البلديات، وبما أن القانون لا يمنح أي صلاحية للقيام بالتحويل عن طريق نزع الملكية.. (كلام باللغة الأجنبية).

السيد الرئيس: السيد عبد القادر، أظن أنك تتقن العربية إتقاناً جيداً، فما الداعي للكلام باللغة الأجنبية وهو أمر يخالف القانون؟!

السيد عبد القادر قاسي: شكرا سيدي الرئيس؛ إذن أرح على تدارك الوضع في قانون المالية التكميلي. سيدي الرئيس،

خصص مشروع قانون المالية مبلغاً معتبراً لدعم المواد ذات الاستهلاك الواسع، أعد مبدئياً لحماية القدرة الشرائية للطبقة الضعيفة والمتوسطة، إلا أنه وحسب تقديرنا هذا إجراء غير عادل وغير موضوعي، لكوننا وضعنا الغني والفقير متساويين أمام هذا الامتياز، لهذا يرجى القيام بإحصاء شامل للأشخاص الواجب دعمهم والعمل على مساعدتهم دون سواهم، في شكل علاوات أو منح شهرية، وتحرير هذه المواد حسب السعر الحقيقي وفق متطلبات السوق.

سيدي الرئيس المحترم، أما فيما يخص الصناديق الخاصة رغم امتعاضنا لوجودها لما تحمله من ضبابية في تسييرها، فإننا نقترح تقليص هذه الصناديق بالعدد الذي يكفي سد المتطلبات الاستعجالية، وضخ باقي أرصدها في صندوق خاص جديد أقترحه يحمل عنوان «صندوق

محضر الجلسة العلنية السابعة

المنعقدة يوم الإثنين 05 محرم 1434

الموافق 19 نوفمبر 2012 (مساء)

في خضم تحولات اقتصادية كبرى، هزت كثيرا من الدول؛ وبالتالي عدم الاستقرار المالي، وقد لعب سوق البترول الذي تأثر بالراهن، خاصة في السداسي الأول من سنة 2012 دورا سلبيا بعد تراجع الأسعار، كل هذا سينعكس على دول المعمورة اقتصاديا، وعليه وجب قراءة هذا الواقع بعين الخبير، والذي يجب عليه إيجاد الحلول في مثل هذه الحالات، ولعل الجزائر من أهم الدول التي تتأثر اقتصاديا بمثل هذه الهزات، باعتبارها دولة بترولية تعتمد على الصادرات وكونها أيضا معادلة مهمة في المنظومة الاقتصادية البترولية الدولية، نظرا للموقع وللدور الذي تلعبه في المتوسط، ولعل قانون الميزانية الذي نحن بصدد مناقشته قد راعي الحثيات والظروف بدءا من القراءة الخارجية إلى تلك الداخلية التي تراعي بطبيعة الحال التزامات الدولة تجاه مواطنيها وتجاه مخططات التنمية والاستثمار وأخرى ذات طابع اجتماعي واقتصادي.

بحيث راعي قانون المالية لسنة 2013 مواصلة تطبيق إنجاز المخطط الخماسي وكذلك النفقات الخارجية، مع التركيز على عقلنة إنفاقات الميزانية، من خلال انخفاض النفقات الجارية بـ 12% وإنجاز المشاريع الاستثمارية ذات الأولوية.

وعلى ذكر الصادرات، فإنه بات من المؤكد النظر في روافد أخرى لتدعيم النفقات والمداخيل بشكل عام، حتى نتجنب مثل هذه الهزات التي لن نتوقف، إن لم تزد حدة، وقد لمسنا ذلك في الثلاثي الثاني من السنة الجارية، والتي بموجبها ساءت الإيرادات وتقلص الطلب على المواد الأولية، وتحديد المواد الطاقوية؛ ومن هنا فإن الاستثمار في عائدات البترول بات أمرا مؤكدا، من خلال خلق والتفكير في آليات جديدة بموجبها تستفيد الجزائر من مداخيل إضافية، بدل البقاء في دوامة مؤشرات البترول الذي هو طاقة

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة :

- السيد وزير المالية؛
- السيد وزير الموارد المائية؛
- السيد وزير التجارة؛
- السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة، مكلفة بالبيئة؛
- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

**افتتحت الجلسة على الساعة الثالثة
والدقيقة الخامسة عشرة مساء**

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة. طبعاً بدأنا صباح هذا اليوم بالاستماع إلى التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، بعد عرض السيد وزير المالية لمشروع القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2013، وفتحنا بعدها باب النقاش حول المشروع وهو لا يزال مستمرا، لهذا أعطي الكلمة للسيد عبد القادر بن سالم لكي يقدم تدخله، فليفضل.

السيد عبد القادر بن سالم: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السادة الوزراء،

زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مما لاشك فيه أن قانون المالية لسنة 2013 قد صيغ

التنفيذي رقم 95 - 300 المؤرخ في 04 أكتوبر 1995 والذي يحدد الامتيازات الخاصة بالموظفين المؤهلين التابعين للدولة والجماعات المحلية؛ غير أن الأهم في ذلك هو تقاضي هذه الفئة لهذه المنحة، ثم مطالبة الإدارة بإرجاع هذه المبالغ بداعي المؤهل العلمي والتي أصبحت ترهق كاهلهم، الرجاء النظر في هذا الأمر.

تجدد الإشارة أيضا إلى وجوب ضبط بعض المسائل التي لها علاقة بالحياة اليومية للمواطنين منها:

توحيد مبالغ المتاعب التي يتقاضاها الموثقون والمحضرون وما شابههم، من قبل المواطنين والتي أصبحت متفاوتة دون الرجوع إلى سند، وكذا متاعب الوصفة الطبية من قبل الطبيب العام التي تصل إلى 800 دج ولا تعوض إلا بـ 50 دج، وهو كذلك بالنسبة للأشعة والنظارات الطبية.

يبقى الأمر في الأخير متعلقا بإرادة الرجال والكفاءات التي يمكن لها رفع التحدي، من خلال إيجاد البدائل في خضم التحولات العالمية، بالاستشراف والمقارنات والاستفادة من الدراسات والبحوث التي تساعد على حسن التسيير والترشيد، باعتبارنا دولة بحجم قارة لا يجد إليها الفقر سبيلا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛ والكلمة الآن للسيد التوهامي بومسلات.

السيد التوهامي بومسلات: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، سيدي وزير المالية، ممثل الحكومة، السيدة والسادة الوزراء والحاضرون معنا، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة، الأسرة الإعلامية، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في بداية تدخلتي هذا، وحتى لا نقع في تكرار الكثير من الأفكار التي سبقني الإخوة والزلاء في تناولها،

زائلة، وقد تستبدل أو يقل الطلب عليها مع التطور والاكتشافات، ولعل التفكير في هذا الأمر الحيوي من شأنه أن يزحزح نسبة البطالة التي ظلت نسبتها شبه ثابتة في السنوات الأخيرة، من هنا وجب التفكير في إيجاد مناصب قارة لخريجي الجامعات، حسب الأولويات وإعادة النظر في سلم التوظيف، وبالعودة إلى قانون المالية لسنة 2013، فإن عقلنة إنفاقات الميزانية التي سبق ذكرها قد أخذت في الحساب ترشيد بعض الخيارات، كالتخفيضات في ميزانية التجهيز والتي تصل إلى 9% وكذلك بعض النفقات الأخرى.

كما نلمس جهودا كبيرة للاهتمام بالقطاع الفلاحي، من خلال توحيد بعض الصناديق لتكون أكثر نجاعة وفعالية، ذلك أن هذا القطاع هو أقوى سلاح يمكن للجزائر أن تعتمد عليه في مواجهة أية أزمة أو تحول، لكن ذلك يتطلب وعيا أكبر بالمهمة والتي لن تكون بضخ أموال بدون متابعة أو استراتيجيه واضحة؛ وعليه وجب التفكير في المبالغ التي ترصد، بحيث لا تضخ إلا فيما يعود بالفائدة على الدولة وعلى صاحبها وتضيف قيمة نوعية للاقتصاد الوطني.

كما نسجل ليونة فيما يخص التسديدات الجبائية، لكن ذلك في حاجة إلى تأطير مستمر للمكلفين بالضريبة وكذا الأعوان، وهذا حتى نتجنب أية قراءة تأويلية للنصوص.

وعلى هامش هذه القراءة لقانون المالية، فإننا نركز من جديد على تشجيع الاستثمار ورفع الضغوطات البيروقراطية، وذلك بتقديم التسهيلات للراغبين بحق في المساهمة في التنمية، وتوفير مناصب الشغل وتقديم تسهيلات أكبر للجنوب، الذي يعاني نقصا في هذا الشأن وكذا محاربة الأسواق الموازية وخطورتها على الاقتصاد الوطني.

بالمناسبة، وقد انتهيت من قراءتي لهذا الموضوع، ألفت انتباه السيد الوزير إلى مسألة أرجو النظر فيها، مراعيًا في ذلك ظروف أصحابها من 09 ولايات جنوبية، والمنتتمين إلى رتبة مفتش رئيسي للخزينة صنف 12، والذين استفادوا إلى حين من منحة التعويض النوعي للمنصب، طبقا لأحكام المرسوم

الأخيرة من أجل تحسين واردات الميزانية للدولة الجزائرية؛ وعلى هذا الأساس فإن ارتفاع النفقات وخاصة نفقات كتلة الأجور والدعم المقدم للتحويلات الاجتماعية وتدعيم بعض المواد الأساسية وكذا.. قلت هذا الارتفاع أدى - لا محالة - إلى أن إيرادات الجباية العادية لا تغطي أكثر من 60% - تقريبا - من مجموع النفقات؛ وبالتالي فإن هذا المؤشر خطير وخطير جدا في التوازنات أو في التأثير على التوازنات الكلية لميزانيتنا، بحيث لاحظت بعض الفروقات وهو أن الانخفاض في الواردات لسنة 2012 والخاصة بالمواد الغذائية، كالحليب والقمح وكذا انخفاض سلع التجهيز والسلع الوسيطة، لكن بالمقابل سجلنا زيادة معتبرة في السلع الاستهلاكية النهائية، والمتمثلة عموما في السلع والبضائع، المحددة بنسبة 36% والأدوية بـ 33% والسيارات بـ 65% وهذا يستوقفني بأن أقول ما يلي:

1- إن السوق الداخلية الوطنية أصبحت عرضة للسلع المقلدة والمغشوشة وغير المطابقة للمواصفات والمعايير الدولية، وأصبح سوقنا عبارة عن بازار كبير لكل السلع المقلدة الآتية من جميع الأسواق العالمية، وبعد تفحصي للإعانات المقدمة لمختلف القطاعات الوزارية وخاصة وزارة الصناعة، لم أجد إعانة تسجل في إطار تدعيم الآليات الرقابية أو أدوات الضبط المنشأة من طرف الدولة والمتمثلة في (IANOR)، (ONML)، (ALGEREC)، هذه المؤسسات التي يقع على عاتقها ضبط ومراقبة وارداتنا، لم تحظ بالأهمية والالتفاتة من أجل تفعيل دورها والحد من.. يعني لا توجد الإرادة في حماية الاقتصاد الوطني، نقول هذا للأسف الشديد، لأن الكل يعلم ويرى بأن أسواقنا أصبحت عبارة عن خرقة لكل من هب ودب؛ وعليه أطلب أن تعطى أهمية لهذه المؤسسات للحد من الفوضى الموجودة على مستوى السوق الوطني وحماية الاقتصاد الوطني وستكون - إن شاء الله - نتائج جد إيجابية في حماية الاقتصاد الوطني.

2- تفعيل مخابر الرقابة والجودة بالنسبة - خاصة - للسلع الغذائية.

سأحاول اختصار مداخلتني في النقاط التي أراها ضرورية، أولا، لمعالجة بعض الاختلالات الموجودة في الميزانية الخاصة بقانون المالية لسنة 2013، وكذا بعض الاقتراحات، لعلها تساهم في تحسين الأداءات على مستوى جميع القطاعات الوزارية.

وأقول بغض النظر عن السياق الذي جاء فيه قانون المالية لسنة 2013، فالسياق الداخلي معروف والسياق الخارجي معروف، لكن بالنسبة لسنة 2012 كان سياق خارجي خاص، يتمثل في الظرف الاقتصادي والمالي غير المستقر والذي عاشته معظم اقتصاديات البلدان المتطورة، وخاصة في تباطؤ النمو وتقليص المبادلات التجارية والضغط على الأسواق المالية، وكذا ولأول مرة نرى عدم استقرار النظام النقدي العالمي.

هذه المعطيات تجرنا إلى التفكير في الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة لبلدنا.

وعلى ضوء هذه المعطيات، وخاصة الأهداف التي يتوخاها قانون المالية لسنة 2013 الخاصة بـ:

- 1) تخفيض العبء الضريبي وتشجيع الاستثمار،
- 2) تبسيط الإجراءات الجبائية والجمركية،
- 3) تطهير الصناديق الخاصة وتحفيز وترقية النشاطات الاقتصادية.

لكن ما يشدني عند دراستي لقانون المالية لسنة 2013، هو بعض الاختلالات الخاصة التي وقفت عندها و المتمثلة فيما يلي:

- 1) إرتفاع نفقات التسيير؛ وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع عجز الميزانية لسنة 2013 والمقدرة بحوالي (18%) مقارنة بالدخل الداخلي الخام؛ وعليه، فإن معالجة هذا الأمر تتطلب 3 أو 4 فرضيات، فإما معالجة هذا العجز عن طريق اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات، أو تخفيض سعر الصرف والذي ألاحظ في مضمون قانون المالية لسنة 2013 فيه اللجوء إلى تخفيض ولو بنسبة صغيرة سعر الصرف الذي يؤدي إلى زيادة المداخل من الناحية الرقمية، أو الرفع في السعر المرجعي لبرميل البترول، أو الطريقة الأخيرة والمتمثلة في البحث عن ميكانيزمات وآليات من أجل تحسين الجباية العادية، ونحن نحيد الطريقة

يعني 50 مليار سنتيم، أرى أن هذا المبلغ ضعيف نظراً للتكلفة العالية لمختلف المشاريع الاستثمارية، وأقترح أن يرتفع هذا المبلغ إلى حوالي 100 مليار سنتيم. الملاحظة الخامسة، بعد تفحصي للاعتمادات المالية المخصصة لبرامج التنمية المحلية، نرى بأن المبلغ المخصص في قانون المالية لسنة 2013 ضئيل جداً بالنسبة لبرامج التنمية المحلية والذي يقدر بـ 40 مليار دج، وهذا راجع إلى الطلبات الكثيرة المقدمة من طرف المنتخبين المحليين، على ضوء الإصلاحات الأخيرة التي أدخلت على قانوني البلدية والولاية حتى يتسنى للمنتخب المحلي الإيفاء بجزء محترم من انشغالات مواطنيه.

5 - الملاحظة الرابعة، في إطار إصلاح المنظومة المصرفية والمالية، ألتح على اعتماد ما بات يعرف بالبنوك الإسلامية كخطوة أولى، مع فتح شبابيك للتعاملات اللاربوية في البنوك المعتمدة حالياً، وذلك لاستقطاب شريحة واسعة، تأنف من التعاملات الربوية، وهو أمر معمول به في العديد من الدول الإسلامية، ولم لا الاستعانة بتجارب هذه البلدان في هذا الميدان؟

سيدي الرئيس،

سيدي وزير المالية،

تمر اليوم حوالي 05 سنوات من سريان قانون التحقيق العقاري، إلا أن الحصيلة الأولية على مستوى المحافظات العقارية تبقى ضعيفة ولا ترقى لمتطلبات ومحتويات القانون، وأنتم تعرفون بأن تطهير الوعاءات العقارية والحضرية والريفية يؤدي إلى تفعيل الاستثمار والمعاملات العقارية.

وعن استفسارنا عن سبب هذه الحصيلة الهزيلة، تبين بأن نقص الإمكانيات المادية، وخاصة وسائل النقل هي التي تقف عائقاً على إنجاز هذه العملية، فنرجو - سيادة الوزير وباعتبار أن هذه المحافظات العقارية تقع تحت مسؤوليتكم - إعطاء اهتمام أكبر لهذه المصالح حتى تستطيع إنجاز هذه العملية في أحسن الظروف.

وفي الأخير، نثمن حرص الحكومة على معالجة ملفات التهرب الجبائي والغش الضريبي، الذي أصبح

أما من حيث محاربة الغش الضريبي وتحصيل الجباية، فإن تفعيل عمليات المراقبة والتفتيش والقيام بإحصاء دقيق لبطاقيّة المستوردين على المستوى الوطني، سيؤدي - لا محالة - إلى معرفة هؤلاء؛ وبالتالي سنلزمهم بالتصريح الكلي لكل معاملاتهم التجارية الخارجية، مع حثهم أو دفعهم لتسديد مستحقّاتهم الجبائية، ودون الدخول في التفاصيل.

3 - الملاحظة الأخرى تتعلق بالمؤشر العام للاستهلاك: نلاحظ أن المؤشر العام للاستهلاك قد ازداد من سنة إلى أخرى وأصبح في مستوى ينذر بالخطورة، بحيث انتقل من 3.8 إلى 9.3 بالنسبة لسنة 2012، ازداد هذا المؤشر العام وخاصة في المنتجات الزراعية الطازجة والمنتجات الصناعية؛ وعليه نرى ضرورة الإسراع في إنجاز أسواق الجملة والأسواق الجوارية وتنظيمها ومرافقتها، حتى يتسنى لنا القضاء على الاحتكار والمضاربة الموجودة في الأسواق الوطنية، مع تفعيل أدوات الرقابة بمختلف أنواعها وتنظيم وتطهير العلاقة الموجودة بين المنتج وتاجر الجملة وتاجر التجزئة.

- أما فيما يخص تشجيع الاستثمار وتحسين الأداء، فإنني أقترح مايلي:

أولاً، ضرورة مراجعة قانون الصفقات العمومية، وخاصة التدقيق في عمل لجان الصفقات، لأنه أصبح عبارة عن عائق في المصادقة على مختلف العقود والصفقات وخاصة لجنة الأشغال، بحيث أصبحت مدة دراسة وموافقة وإعطاء التأشيرة لمختلف العقود تدوم أكثر من ثلاثة أشهر، وعلى هذا الأساس لابد من إعادة النظر في عمل هذه اللجان، حتى تكون فيه مرونة لتسهيل المصادقة على مختلف الصفقات ولتفادي اللجوء إلى إعادة التقييم بعد ذلك.

4 - الملاحظة الرابعة وهي رفع سقف مسؤولية لجنة (CALPIREF) على المستوى الولائي، بحيث لاحظنا في قانون المالية لسنة 2011 أنها منحت تسهيلات لهذه اللجنة برئاسة الوالي، حتى يستطيع إعطاء تفعيل للاستثمار المحلي والموافقة على إنجاز مشاريع استثمارية محلية، لكن مستوى الصلاحية المعطاة لهذه اللجنة لا يتعدى 500 مليون،

الاعتداء الغاشم من طرف الكيان الصهيوني هذه الأيام على شعب غزة المحاصرة، واستهداف الأبرياء من المدنيين والنساء، نستنكر وندين هذا الظلم ونطالب في الوقت ذاته المجتمع الدولي والإسلامي والعربي والأنظمة العربية كي يتحملوا مسؤوليتهم في الضغط على هذا الكيان الغريب المزروع ظلماً وجوراً في جسم الأمة العربية والإسلامية، كي يكف عن هذا العدوان وعن هذه التجاوزات في حق الشعب الفلسطيني والأمة العربية والمقدسات الإسلامية، وأرجو أن يرفع سقف المطالب إلى ضرورة الانتقال من عبارات الشجب إلى آليات فعلية، تردع هذا العدوان وتقدم أصحابه كمجرمي حرب.

ثانياً، كما أثنى المساعي والجهود التي ما فتئت تبذلها السلطات الجزائرية للحيلولة، دون اندلاع حروب دامية في منطقة شمال مالي التي - لا قدر الله - قد تتحول إلى مستنقع في الجهة، على نموذج المستنقع الأفغاني والذي قد يعصف بأمن واستقرار المنطقة.

ثالثاً، أما عن المؤشرات المالية - السيد معالي الوزير - فيما يخص قانون المالية، فإنني أتقدم ابتداءً بجزيل الشكر إلى السيد الوزير على الجهود التي يبذلها وهو على رأس هذه الوزارة الهامة، وفي إعدادة لهذا القانون، والشكر موصول لزملائنا أعضاء اللجنة على ما قدموه من توضيحات في هذا الشأن.

الشيء الذي نكرر التأكيد عليه، أن الشكل العام في تقديم هذا القانون لا يختلف في جوهره عن نماذج تقديم الميزانيات السابقة لمختلف الحكومات التي تعاقبت على السلطة الجزائرية، حيث لا يزال هذا القانون والتخصيصات المالية في مختلف القطاعات، تعتمد اعتماداً شديداً كلياً على مداخيل المحروقات وبشكل مفرط، وقد اتسم قانون المالية لسنة 2013 - المطروح أمامنا للمناقشة - بالاعتماد على بعض المؤشرات في إعدادة نذكر منها:

- سعر البترول الخام بـ 37 دولاراً أمريكياً وسعر السوق بـ 90 دولاراً أمريكياً، وسعر صرف قدر بـ 76 ديناراً للدولار الأمريكي، ونمو اقتصادي متوقع أن يصل بـ 5% سنة 2013 إجمالاً، و 5.3% خارج المحروقات، وبتضخم قدر بـ 4%، وهنا أقف عند هذا

ينخر جسم الأمة وملف تبييض الأموال والاختلاسات. ومن جهة أخرى، نثمن الاستمرار والتعمق في الإصلاحات من أجل الوصول إلى التسيير الحسن لمختلف القطاعات، وتحسين مستوى معيشة مواطنينا والتقليل من البطالة، واستغلال هذه الإتاحات المالية من أجل استقطاب استثمارات خلاقة للثروة، والتقليل من التبعية النفطية والبحث عن الآليات التي تسمح بترشيد الإنفاق وعقلنة الاستثمارات العمومية؛ وشكراً.

السيد الرئيس: شكراً للسيد التهامي بومسالات؛ والكلمة الآن للسيد الشايب بن سعيدان.

السيد الشايب بن سعيدان: شكراً سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس المجلس المحترم، السادة معالي الوزراء، كل حسب مهامه وقطاعه والوفد المرافق لهم،

السيدات و السادة الزملاء أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

رجال الإعلام والصحافة،

أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الرئيس،

تتمحور مداخلتني حول ثلاثة محاور:

(1) واجب الوقت وما يقتضيه منا حول ما نعيشه من أحداث.

(2) الإشارة أو الوقوف عند المؤشرات المالية التي اعتمد عليها وضع هذا القانون أي قانون المالية لسنة 2013.

(3) بعض الملاحظات حول الوضعية المالية والاقتصادية للبلاد.

(4) وأخيراً، بعض الانشغالات المحلية كمشاريع لها علاقة بقانون المالية، فأقول:

أولاً، إن واجب العقيدة - سيدي الرئيس - والدين يحتمان علينا أن نقف في مستهل هذه المداخلة عند

الاستثمار الخاص المحلي والخارجي، وذلك بضرورة الإقلاع عن الممارسات التي وقفت عائقاً أمام هذا المجال، كالعامل على تحسين الأداء الإداري من كتم داءه قتله، وتخفيف ملفات الاستثمار الثقيلة والمملة ومحاربة البيروقراطية، هذا المرض الذي استفحل أمره في بلادنا، وكذلك ضرورة تفتح النظام البنكي الجزائري على نظم تمويل جديدة، والخروج من عقدة الإصرار على النظم التمويلية المبنية على الفوائد التي تمس - في الحقيقة - جوهر عقيدة هذا الشعب، وضرورة إعطاء فرص للراغبين في الاستثمار بالتمويلات الإسلامية، والمطلوب - سيدي معالي الوزير - ليس تخفيض نسبة الفائدة - كما جاء في هذا القانون - وإنما الواجب على الحكومة واحتراما لدين هذا الشعب ودستوره، العمل على حذف الفوائد وليس تخفيضها، وإنما على يقين بأن هذا الأمر سوف يعطي ديناميكية جديدة، ويساهم بشكل جاد في الإقلاع الحقيقي لموضوع الاستثمار في الجزائر، ثم إننا نتساءل عن هذا المال الذي نتحدث عنه وبكل صراحة، هل هو مال الحكومة؟ أم مال الشعب الجزائري؟ وإذا كان مال الشعب الجزائري فالشعب الجزائري قد قرر في دستوره وفي مادته الثانية أن دينه الإسلام.

إننا لا نريد أن نفرض هذا المطلب على الجميع، كما أننا لا نرضى أن يفرض هذا النظام الربوي على الجميع، وبالمناسبة كثيرا ما يكون الرد حول هذا الموضوع بأن الجزائر تسمح بإنشاء بنوك إسلامية، كما هو الشأن في بنكي البركة والسلام، فإننا نوضح بأن هذين البنكين يتعرضان إلى مضايقات البنك المركزي بجملة من القوانين تحد من فعاليتيهما، ولكن المطلوب - سيدي معالي الوزير - هو أنه على بنوكنا العمومية أن تتبنى الأمر ولو باعتماد - كما ذكر من قبل - صناديق غير ربوية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع.

سيدي الرئيس،

لو راجعنا القرارات وقوانين المالية للسنوات الفارطة لمختلف الحكومات المتعاقبة، قد نتفاجأ بحجم الأرقام المالية التي ضخت، والمفاجأة تكون أكبر لشساعة البون بين الأرقام المرصودة والمشاريع

الرقم لأقول بأنه رقم معتبر، مقارنة مع تقاليد التسيير الحسن والحكم الراشد الذي ننشده (4% تضخم).
- كما نسجل في هذا القانون انخفاضا ملحوظا في نفقات التسيير، المقدرة بـ 589.5 مليار دينار، مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2012، وقد لفت انتباهي أن رقم 1.812 مليار دينار الموجه للاستثمار، هو رقم منخفض بقيمة 273.5 مليار دينار، مقارنة مع قانون المالية التكميلي لسنة 2012، في الوقت الذي نريد أن نرتقي باستثمارتنا، فالرقم يتأخر.

- نثمن التدابير التشريعية لقانون المالية 2013، خاصة الإعفاءات المسجلة وخصوصا تشجيع الاستثمار السياحي، لما له من أهمية بالغة في بلادنا. ملاحظات عامة تتعلق بالوضعية المالية والاقتصادية:

الوضعية المالية والاقتصادية في الجزائر تبقى غير مستقرة، لكونها تعتمد بشكل أساسي على مداخل البترول والغاز الخاضعة أصلا لاضطرابات وتقلبات السوق العالمية، مما يجعلنا نتأثر بهذه الاضطرابات، وإن لم نتدارك الوضع بتسريع وتيرة المداخل خارج المحروقات فقد نتعرض إلى انعكاسات خطيرة في المستقبل.

والحقيقة التي ينبغي أن نصرح بها، أننا لم نصل إلى الهدف المبتغى في هذا المجال خارج المحروقات، رغم حجم الإمكانيات المتاحة في الجزائر ماديا وبشريا، أعتقد أننا نحمد الله على هذه الوضعية - اللهم لك الحمد - المريحة جدا التي جعلنا نقفز إلى مداخل كبيرة خارج المحروقات، وإننا نعتقد جازمين، لو تضافرت الجهود وجودنا من أداءاتنا وتسييرنا، لتطورت بلادنا اقتصاديا بشكل أحسن ولتعددت مداخلنا ولخرجنا من دائرة التهديدات الناجمة عن سوء أحوال السوق العالمية وسوق المحروقات والتي، للأسف الشديد، رغم امتلاكنا لهذه المادة الحيوية مازلنا منفعلين غير فاعلين.

أما فيما يخص الاستثمار الذي نعتبره عصب التنمية في بلادنا، فإنه لا يكفي أن نخصص مبالغ مالية كتدخل عمومي من طرف الدولة لإنجاز المنشآت القاعدية، إذا لم تسع الحكومة بجد في تحفيز

في هذا ويتشاطرا!

(2) ما قبل النقطة الأخيرة؛ مطالبة جد ملحة من سكان المنطقة الصناعية - كما هو الشأن في حاسي الرمل - بضرورة إعطاء الأولوية في التشغيل لأبناء المنطقة، واحترام توجيهات وتوصيات فخامة السيد رئيس الجمهورية، ومعالي الوزير الأول، السيد عبد المالك سلال الذي وقف مؤخرا بمدينة ورقلة وأقر ذلك مرة أخرى، وبهذه المناسبة ندعوه بأن تكون ولاية الأغواط المحطة الثانية في زيارته.

(3) وأخيرا، لقد تفاجأ سكان ولاية الأغواط بعدم فتح المعهد شبه الطبي لهذه السنة، رغم تأكيدات وزير القطاع السابق، علما بأن مدرسة شبه الطبي بالأغواط هي أول مدرسة أنشئت بعد الاستقلال في الجنوب، وقد تكفلت بتأطير كل إطارات شبه الطبي للجنوب، وهي اليوم تتأخر وتحرم من ذلك، ولذا أرجو أن يتدارك هذا الأمر، شكرا لكم وسدد الله خطاكم وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الشايب بن سعيدان؛ فقط بوادي أن أطلب من الزميلات والزملاء أن يراعوا عامل الوقت ويوفروا علينا الكلام المجامل، ربما الواحد منا يكفي للتعبير عن البقية، الشكر والتهنئة والمباركة هذا موضوع نتركه جانبا ونركز حديثنا مباشرة على مضمون المشروع الذي هو موضوع المناقشة؛ الكلمة للسيد أحمد عياد.

السيد أحمد عياد: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيد معالي وزير المالية، السيدة والسادة معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون، أسرة الإعلام والصحافة، أيها الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2013 كمخطط عمل لسنة كاملة، وبالتالي التكفل المادي وحتى

المنجزة، هذا الأمر يجرنني إلى القول والإشارة إلى غياب آليات المراقبة والمتابعة ثم التقييم، لمعرفة الذي أنجز والذي لم ينجز ومعرفة الأجال المحترمة والتي تأخرت وتعطلت، وكذلك للوقوف بشكل حقيقي على مال الأمة الذي رشد والذي أهدر، والذي تحول إلى دائرة الفساد المالي، وهنا أسجل أسفي الكبير أمام خروج الحكومات الجزائرية وإنهاء مهامها، دون الوقوف عند هذه الحقائق وتقييم أعمالها، وكيف يتسنى لنا - سيدي الرئيس - ذلك ومن كان على رأس الحكومة السابقة لا يعير اهتماما حتى لأسئلة النواب ولا يكلف نفسه عناء الرد على أسئلتهم؟

بعض الانشغالات المحلية :

يعتبر سدّ "سكلافة" الضخم في منطقة أو ولاية الأغواط، وقد انتهت به الدراسة - سيدي معالي الوزير - منذ مدة طويلة، من أهم المشاريع الحيوية وهو ينتظر الإنجاز ولم ينطلق، خصوصا الأنبوب المائي المنتظر الذي سوف يغذي 4 أو 5 بلديات تعاني من ندرة المياه. باختصار، تعميما لعصرنة وسائل النقل والمساهمة في تخفيف الضغط في هذا المجال، فإننا نؤكد على ضرورة تسجيل مشروع العربات المكهربة و"الترامواي" بمدينة الأغواط لاتساع وتباعد أطراف المدينة وأراضيها المبسوطة والمساعدة على ذلك، نتأسف لتأخر - وهذا أمر مهم - فتح تخصص البيوطبي بجامعة الأغواط، التي فيها ومنها أعلن السيد رئيس الجمهورية على تسجيل مستشفيات جامعية في بعض المدن الجنوبية، بدءا بالأغواط، فهل بعد إعلان السيد رئيس الجمهورية هذا أن نتأخر في فتح هذا التخصص لهذه الجامعة التي تتوفر على كل الإمكانيات، كما حدث في بعض ولايات الجنوب؟

(1) لقد ألمنا كثيرا - أمر مهم وغريب - أن عمليات إنجاز وصيانة الطرقات، خاصة الطريق رقم 1 تكون به الأولوية يعني من الولاية تجاه العاصمة أما من الولاية تجاه الجنوب يتركونه كليا ولا يعيرونه اهتماما، كما هو الشأن في الشطر الرابط بين مدينة الجلفة وحدودها مع ولاية الأغواط، يعني الطرق مهترئة، أما من الولاية باتجاه العاصمة فالكل يحذق

الملفات الموضوعية على مستواها، لتمكين جميع المكلفين بالرسم دون استثناء من التحصيل على السداد والقضاء على هذا الأسلوب البيروقراطي، لأنه جاء في عرض الأسباب لنص المادة 7، الفقرة الثانية "...يمكن للمجال الزمني بين تاريخ إيداع الطلب وتاريخ صدور قرار السداد أن يمتد من سنة إلى سنة ونصف" وهنا من غير المعقول أن تدوم دراسة ملف سنة ونصف كاملة، بحيث من المفروض أن تكون المدة الزمنية لدراسة الملف معقولة، ويتمكن المكلف بالضريبة من السداد في وقته ولا داعي لوجود هذه المادة ولاداعي لتسبيق نسبة 50%.

(4) لتمكين المجالس المحلية من لعب الدور المنوط بها، أصبح من الضروري التفكير في تحسين الجباية المحلية وطريقة توزيعها، لأن كل عائدات الجباية - ماعدا الرسم على النشاط الاجتماعي - تستفيد منها الولايات الموجودة بها المقر الاجتماعي للمؤسسة؛ وبالتالي حرمان جل ولايات الجنوب والتي لا توجد بها مقرات مؤسسات كبرى، رغم أن المادة 40 من هذا المشروع - بالمقابل - تطرقت إلى إعادة توزيع حصص البلديات المستفيدة، بحيث تضمن حق البلدية التي يمارس فيها النشاط، إلا أنها اقتصرنا على الأطر المطاطية، الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم، أي اقتصرنا على نشاط واحد ووحيد، بينما النشاطات الأخرى لم تستفد منها البلديات، خاصة أن المناطق الجنوبية لا توجد بها الصناعة، بينما تعتمد على النشاطات الخدمائية، أي المقاولات... إلخ.

(5) نظرا لارتفاع الأسعار بالجنوب الذي انعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطن، خاصة الطبقة الشغيلة، بحيث أصبح من الضروري مراجعة منحة المنطقة وحسابها نسبة للأجر القاعدي الحالي، بدلا من الأجر القاعدي لسنة 1989 أي أن المنحة لازالت تحسب بالنسبة للأجر القاعدي لسنة 1989 وهذا الأجر منخفض جدا.

وفي الأخير، نتمنى أن تتكفل الاعتمادات المالية والأحكام التشريعية التي تضمنها مشروع قانون المالية للسنة المقبلة، أي سنة 2013، بدفع عجلة التنمية في جميع المجالات الصناعية، الفلاحية

التشريعية بتطبيق ما جاء في مخطط عمل الحكومة والذي وصفه الجميع بالمخطط الواعد، آمليين أن يضمن حياة هنيئة للمواطن، من خلال تحسين القدرة الشرائية واستحداث مناصب شغل دائمة، ورغم أن هذا القانون قد جاء بإعفاءات وتخفيضات جبائية وتخفيف الإجراءات الضريبية والجمركية، التي من شأنها أن تدفع عجلة التنمية وتشجع الاستثمار، إلا أننا وبالمقابل فوجئنا بميزانية غير متوازنة وعاجزة بـ 3.059 مليار دينار جزائري، مما يعني أن النفقات تساوي تقريبا ضعف الإيرادات، ضف إلى ذلك انخفاض العملة الوطنية، ولهذا سيدي الرئيس، إسمح لي أن أطرح بعض الملاحظات:

(1) أسجل انخفاض النسبة الجبائية البترولية بالميزانية نسبيا والتي تمثل 42.3 من الإيرادات، إلا أنني أرى أنه من الضروري رفع السعر المرجعي الجبائي لبرميل النفط الخام، وهذا لتقليص العجز الواضح؛ وبالتالي لدراسة ميزانية متوازنة وواقعية نوعا ما، إذ لا يعقل أن تبقى الإيرادات بعيدة كل البعد عن النفقات ونحن لازلنا نعلم السعر المرجعي 37 دولارا.

(2) يجب أن يرافق التخفيضات الجبائية التحفيزية توسيع الوعاء الجبائي، من خلال:
- تنشيط الاستثمار الذي يدعم الإنتاج الوطني.
- تنظيم الأسواق وأسواق العملة ومراقبة الأسعار للحد من التضخم.

- دعم التجار والمقاولات المحلية، لأنها شريك أساسي في التنمية.

- مراجعة قانون الصفقات ليتلاءم مع متطلبات التنمية، حيث لا يعقل شرط وجود متنافسين عدة لمنح أية صفقة، في ظل غياب المقاولات المنجزة، وخاصة بالجنوب، مما يبقي عدة مشاريع تتراوح مكانها.

(3) نتمنى التسبيق المالي المحدد بـ 50% من مبلغ الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة الذي جاء في نص المادة 7، إلا أننا نرجو تعميمه ليشمل كل المؤسسات ذات الصلة الجبائية الحسنة، كما نأمل أن تقلص المدة الزمنية التي تدرس فيها الإدارة الجبائية

والاجتماعية، مما ينعكس إيجاباً على حياة المواطن، وبالتالي ضمان السلم الاجتماعي. شكراً على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد أحمد عياد؛ والكلمة الآن للسيد كمال بلخير.

السيد كمال بلخير: شكراً سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير المالية،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السيدات والسادة الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير،

يظهر من خلال الاطلاع على قانون المالية لسنة 2013 المعروض علينا، أن الحكومة عازمة على تحقيق الأهداف التي سطرته في برنامجها، خاصة فيما يتعلق بالشق الاقتصادي وتحسين الوضع الاجتماعي للمواطنين، وذلك لعدة مؤشرات وردت فيه، أهمها:

– ثبات أسعار النفط،

– التحكم في احتياطي الصرف وملء الخزينة،

– إنخفاض المديونية الخارجية،

– الاستقرار الأمني في البلاد، وغيرها من العوامل والتي نتمنى أن تكون فوائدها أعم على الشعب الجزائري.

سيدي الوزير،

لقد أولت الدولة عناية بالقطاع الفلاحي، ووفرت له الإمكانيات المالية اللازمة، ووضعت تحفيزات وإجراءات تسهيلية للفلاحين والمستثمرين في القطاع، من أجل النهوض به لتحقيق التعبئة للخارج، وسطرت بهذا الخصوص عدة برامج ومخططات

تنموية كالدعم الفلاحي، الإنعاش الاقتصادي، التجديد الريفي وغيرها، غير أن الواقع وما يعرفه السوق الفلاحي في بلادنا لا يعكس الجهود المبذولة، فأسعار الخضر والفواكه والبقول مرتفعة، بل وقد تزداد ارتفاعاً، لذلك وجب علينا كبرلمانيين وحكومة دراسة الموضوع بالقناعة اللازمة وتشخيص هذه المفارقة العجيبة، لأن الإمكانيات موجودة والأموال موجودة والأرض غنية بعبائها ومن جهة الأسعار ملتعبة.

السيد الوزير،

إن التطور الاقتصادي لأي بلد يظهر من خلال أداء البنوك فيه، وسيولة التعاملات المالية في بورصته وإقبال المستثمرين عليه، غير أن بنوكنا – للأسف – مازالت إجراءاتها بطيئة وبورصتها راكدة، حتى البناية الموجودة بها البورصة تآكلت واجهتها، فهي لا تعكس حجم المكان وأهميته، رغم أنه من المفروض أن تكون مكاناً يعج بالحركة والنشاط.

لذلك نلتمس منكم سيدي الوزير، ممثل الحكومة، التدخل للوقوف على أسباب هذا الركود وهذا الجمود، حتى تكون بورصتنا منارة للتفاعلات الاقتصادية والسندات والأسهم المالية وقبلة لرجال الأعمال والمستثمرين.

سيدي الوزير،

لقد قامت الحكومة ممثلة في وزارة الداخلية بحملة للقضاء على الأسواق الفوضوية، من أجل إعطاء صورة جيدة للأحياء والشوارع وتنظيم هذه الأسواق بما يعود على الدولة والمواطن بالفائدة، وهي عملية استحسنها المواطنون، ونحن بدورنا ندعمها ونشجعها لكن بشروط، منها إيجاد بدائل لهؤلاء الباعة والتجار لأن لهم عائلات هم تحت كفالتهم ومسؤوليتهم.

كما أن العملية يجب ألا تكون مرحلية أو مناسباتية، بل يجب أن تكون عملية دائمة ومنتظمة وصارمة، وفي هذا الإطار أتساءل كما يتساءل المواطنون: لماذا لم يتم إزالة السوق الموازية للعملة الصعبة وتنظيمها، كما هو معمول به في جميع الدول، في إطار مكاتب منظمة للصرف؟ بحيث تستعمل عملية المراقبة

ليصبح أفضل مرفق سياحي بالجنوب، غير أن الفندق مازال مغلقا و كارثيا أكثر مما مضى، زيادة على هذه الأوضاع المسجلة في بعض المشاريع العمومية، نلاحظ سوء التسيير الإداري والمالي في بعض المؤسسات العمومية تسببت في ضياع مبالغ مالية معتبرة.

(2) إصلاح المنظومة المصرفية :

سيدي الوزير،

هل من إصلاح حقيقي وفعال للمنظومة المصرفية في بلادنا؟ حتى تؤدي دورها كاملا في المساهمة في ترقية الاقتصاد الوطني زيادة على ضرورة التفكير بجدية في إنشاء مصارف وبنوك إسلامية مثل باقي الدول الإسلامية وغيرها، لتشجيع جميع المواطنين في الاعتماد عليها في تعاملاتهم المالية بكل ارتياح طبقا للشريعة الإسلامية.

إضافة، سيدي الوزير، إلى اتخاذ مبادرة جريئة ومسؤولة بإعفاء القروض البنكية الممنوحة في إطار تشغيل الشباب، والدعم الفلاحي من الهوامش الربوية مهما كانت نسبتها، فأغلب المواطنين لا يرغبون أبدا في الاعتماد على هذه القروض والتعاملات الربوية، لأنها محرمة شرعا، ولو كان ذلك على حساب الحصول على الامتيازات، فعلى الحكومة إيجاد صيغ أخرى خالية من الربا لضمان إقبال الجزائريين على الاستثمار والعمل المنتج.

(3) الصناديق الخاصة:

تطهير الصناديق الخاصة ضرورة حتمية للتقليص منها والتحكم فيها، ضمانا لاستغلالها أحسن استغلال، فكم - السيد الوزير - عدد الصناديق الباقية بعد غلق بعضها ودمجها في أخرى؟ وما هو مصير الصندوق الوطني الخاص بتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا؟

أما فيما يخص دعم الدولة للسكن الريفي، ونظرا لغلاء مواد البناء في الجنوب، فإن الشباب هناك يدعوا الحكومة إلى رفع مبلغ الدعم من 700.000 دينار جزائري إلى 01 مليون دج، لأن تكلفة بناء مسكن بسيط في الجنوب تفوق 2.500.000 دج.

أخيرا، الطوابع الجبائية: ندرة الطوابع الجبائية من

للأموال المبذولة، واستفادة الخزينة من الضرائب وحماية المواطن في حالة حصوله على أموال مصرفية مزورة.

وفي الأخير، تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد كمال بلخير؛ والكلمة

الآن للسيد محمد فخار.

السيد محمد فخار: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم

الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد وزير المالية، ممثل الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن الإجراءات والتدابير التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2013 المعروض علينا، مهمة وضرورية لتحسين الوضع الاجتماعي وتطوير الخدمة العمومية وفتح مناصب مالية جديدة، جاءت نتيجة الوضع المالي المريح لبلادنا، والحمد لله بفضل مداخل المحروقات، لذا فإنني - سيدي الوزير - أستسمحكم لأتناول بعض الملاحظات المستمدة من تساؤلات وانشغالات السادة المواطنين.

(1) ترشيد النفقات العمومية:

التجاوزات الخطيرة مثل التبذير والتلاعب بالمال العام، مازالت تنخر الخزينة العمومية وتمس بالمجهود المالي الوطني، والسؤال المطروح السيد الوزير، أين الخلل؟ أهو في المراقبة أم في المحاسبة والردع؟

ومثال على ذلك، هذه الأموال المعتبرة التي صرفت على تهيئة أرضية ملعب 5 جويلية، ولكن كما لاحظ الجميع أن الأرضية لا تزال كارثية ولا تصلح لأي شيء، كما صرفت أموال فاقت 50 مليار سنتيم لترميم وتهيئة فندق ميزاب بولاية غرداية منذ سنوات،

للكتير وحتى من ذوي الفئة المتوسطة، ثم إن السكنات الترقية المعروضة قليلة بالنسبة للطلب، كما أنه ينبغي إلغاء نسبة الفائدة بـ 1% لكونها ضئيلة، ومما قد يضعف الإقبال على هذه القروض لإبعاد شبهة الربا.

(3) إن الفلاح يحترف نشاطا غير مضمون النتائج، ولهذا فقد تم استحداث بنك الفلاحة والتنمية الريفية كإطار ومحيط مالي لتأمينه وتشجيعه، والغرض من كل هذا هو توفير الأمن الغذائي، إلا أن ما يحدث في هذه البنوك هو غير ذلك، فبدلا من تشجيع الفلاح والسهر على خدمته، فهي تفضل تشجيع مالكي الحسابات بالعملة الصعبة والتعامل معهم بامتياز.

(4) ذكر في الصفحة 92 من قانون المالية لسنة 2013 نية الحكومة في دمج ثلاثة حسابات خاصة بالنشاط الفلاحي في حساب واحد يحمل تسمية تكاد تكون نفس تسمية البنك الذي ذكرناه سابقا، ولهذا فإننا لا ندري من سيتولى - من الآخر - خدمة المزارع؟ كما أود - السيد الرئيس لو سمحتم الخروج عن موضوع قانون المالية - أن أشير إلى بعض النقاط التي سجلت تأخرا غير مقبول، والتي سبق وأن أشرت إليها من هذا المكان وأمام مسمع رئيس الحكومة السابق، والتي تعني ولايتي أي ولاية بجاية.

1- التأخر الملحوظ فيما يخص الطريق المبرمج لربط الطريق السيار بالولاية، فالمعاناة تبدو بمجرد الخروج من حدود ولاية البويرة، في رحلة تدوم خمس ساعات لقطع مسافة 90 كلم بين تازملت وميناء بجاية.

2- فيما يخص سدّ تيشيخاف بأقبو، استغرق إنجازه 20 سنة تقريبا، والأشغال به منتهية الآن، إلا أن هناك عدة مواطنين من البلديات المجاورة لم يستفيدوا منه، حيث لم يتم مدّهم بمياه السد.

3- الولاية تعاني من قلة السكنات بمختلف صيغها، وذلك بكامل ترابها، مما خلق تدمرا واستياء لدى المواطنين.

وفي الأخير، نشكركم على حسن الإصغاء، وفقنا الله جميعا إلى ما فيه الخير للبلاد والعباد والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

مختلف قيمها أقلقنا كثيرا وعطلت مصالحه، وفتحت الباب أمام الانتهازيين لبيعها في السوق السوداء بضعف قيمتها، فهل من حل لهذه الندرة؟ وفقكم الله جميعا لما فيه خير وصلاح بلادنا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد فخار؛ السيد محمد الواد تقدم بتدخل مكتوب سوف يحال على السيد وزير المالية ويرد عليه في حينه، والكلمة الآن للسيد ناصر مقراني.

السيد ناصر مقراني: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس المحترم،
السيد وزير المالية،
السيدة والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،
ضيوفنا الكرام،
السلام عليكم.
سيدي الرئيس،
السيد وزير المالية،

بعد الاطلاع على قانون المالية، فإنني أود طرح بعض الأسئلة المتعلقة بهذا القانون كالتالي:

(1) نعلم أن الميزانية تقوم على مبدأ السنوية، غير أن كثرة التعديلات والاستثناءات التي تطرأ عليها إلى حد الوصول إلى الميزانية التكميلية يفرض الإذن الذي يمنحه البرلمان لصرف هذه الأموال بكل معناه، مما يجعلنا نتساءل هنا، هل هذا راجع إلى سوء تقدير الميزانية لسنة كاملة؟ أم أنه جرى العرف على وجوب وضع ميزانية إضافية لملء الفراغ؟

سيدي الوزير،

نرجو منكم إفادتنا ببعض التوضيحات.

(2) حتى ولو أننا نسجل جهود الدولة بتخفيض نسبة الفوائد لفائدة العائلات الراغبة في الحصول على السكن، إلا أن ذلك أتى بعد ارتفاع أسعار السكنات ووصولها إلى حد غير معقول، حتى أصبحت تعجيزية

المسار، لكن هناك البعض من البرلمانات في إفريقيا تقوم بذلك، فأخر تقرير صادر عن الاتحاد البرلماني الدولي ينشر أمثلة ناصعة لبعض الدول الإفريقية التي بدأت تفتح المجال حتى أمام المواطنين لكي يحضروا اجتماعات اللجان المكلفة بالمالية والميزانية، ويدلون بما بحوزتهم من معلومات حقيقية حول كفاءات صرف الاعتمادات، فيدلون بتصريحاتهم لدى اللجنة مما يساعد على عملية المراقبة المستمرة، لأن السلطة كما يقول "مونتيסקيو" سوف تؤدي دائما إلى التعسف لكن الحد من السلطة عن طريق المراقبة سوف يجعل المال العام يذهب إلى مكانه ويقلص من مظاهر الفساد.

بعد هذا - سيادة الرئيس - إسمحوا لي أن أطرح بعض النقاط التي أريد من السيد وزير المالية تقديم توضيح بشأنها.

(1) تكلمتم سيادة الوزير عن إيرادات الميزانية التي ستعرف زيادة في حدود 10.1%، وقلتم إن الزيادة ستكون بحوالي 13% بالنسبة للجباية غير البترولية، وذكرتم الأسباب بحيث قلتم بأن هذه الزيادة سوف تخص الضرائب بحوالي 19% و(-2%) بالنسبة للتجارة، لدي سؤال مركزي حول هذه النقطة هو: ماذا عن التفكيك الجمركي؟ نحن - وكما تعلمون - قد دخلنا في اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، أنا لا أظن في السياسيين، لأن اندماجنا في النظام الاقتصادي العالمي أمر ضروري وكذلك بالنسبة لاقتصادنا مستقبلا، لكن - كما تعلمون سيادة الرئيس - لمسنا إلى حد الآن خسارة بـ 3 ملايين دولار، نتيجة لهذا التفكيك الجمركي، وربما لو لم يقع هذا الاتفاق الأخير الخاص بالتجميد سوف تصل الخسائر إلى 8 ملايين دولار، هذا الكلام صرح به وزير جزائري وليس شخصا معارضا أو أكاديميا فهو من أدلى بهذه الأرقام، وبالتالي أريد أن أعرف هل هناك إضافة للإيرادات، بمعنى هذا التجميد المؤقت للتفكيك الجمركي هل يأتي بإيرادات؟ وهل هي تدخل أو تفسر هذه الزيادة أي 10%؟ لأنها غير مذكورة، أريد التصحيح، أنا لا أعرف بل أنتم المختصون وأريد أن تعطي لنا - سيادة الوزير - توضيحات حتى نعرف

السيد الرئيس: شكرا للسيد ناصر مقراني؛ والكلمة للسيد لزهاري بوزيد.

السيد لزهاري بوزيد: شكرا سيادة الرئيس؛ بعد بسم الله الرحمن الرحيم؛ السيد رئيس مجلس الأمة، السيد وزير المالية، ممثل الحكومة في مناقشة مشروع هذا القانون، السادة الوزراء والوفد المرافق لهم، زميلاتي، زملائي، الحضور الكريم. سيادة الرئيس،

بالنسبة للسياق والظروف العامة التي تحيط بنا، سواء كانت عالمية أم جهوية أم اقتصادية أم سياسية، التي وضع فيها هذا القانون قد شرحها السيد الوزير بشكل واضح، ونحن نتفق معه في ذلك، وفي الحقيقة فإن هذه الظروف أدت إلى وضع مثل هذا القانون الذي يتميز بالحذر والحذر الشديد في المصاريف والتعامل مع المال بصفة عامة.

لن أدخل في التفاصيل - سيادة الرئيس - لأن موضوع تساؤلي سيكون باعتبارنا ممثلين في البرلمان؛ فالبرلمانات أنشئت أساسا من أجل فرض الضرائب والرسوم، لأن هذا الاختصاص يجب ألا يعطى للسلطة التنفيذية، فتاريخيا البرلمان هو سيد الأمر، لكن يجب ألا يتوقف البرلمان في فرض الضرائب والرسوم إنما يجب أن يراقب، كيف تصرف هذه النقود وهذه الأموال التي يتم إدخالها نتيجة لهذا؛ وبالتالي فالبرلمان يجب أن يكون في الحقيقة أو يجب ألا يقتصر دوره على يوم أو مجموعة من الأيام لمناقشة وثيقة ثم ينتهي دوره.

تطورت البرلمانات الآن، بحيث أصبح يتعدى دورها مرافقة القانون إلى مرحلة المصادقة لكنها تساهم حتى في الإعداد وكذا المرافقة في التطبيق، لأن المرافقة في التطبيق تساعد في كثير من الأحيان على إرسال الاعتمادات إلى مكانها المناسب، وتساعد أيضا في القضاء على الفساد، وهنا أقول ليس فقط برلمانات الدول المتقدمة التي أصبحت تنتهج هذا

يعني 609 ملايين دج؛ وقلتم بالحرف الواحد سوف تكون مشاريع جديدة في الميادين الاجتماعية والتربوية فقط، بمعنى أن الميادين الإنتاجية وتلك التي سوق تساهم في خلق الثروة كميدان الري والفلاحة والمنشآت القاعدية، هذه برامج جديدة لن تكون! وهل هذا الأمر يمس بالشطر الرابع من البرنامج الخماسي؟ هل هذه المشاريع كانت مبرمجة في هذا الإطار؟ وبالتالي لم يخصص لها المال الكافي.

(4) النقطة الأخرى التي أريد إجابة بشأنها، فهو سؤال عام - سيدي الوزير - أريد أن يطلع عليه الرأي العام، نحن نتكلم دائما عن الجباية البترولية، وكلمة جباية بترولية تعني "البترول" لكن الجباية تعني البترول أو الغاز وبالتالي فهي جباية محروقاتية - إن صح هذا التعبير - وبالتالي نود أن نعرف ماهي حصة الجباية البترولية من جانب البترول؟ وماهي حصة الجباية من جانب الغاز؟ أقول هذا الكلام، لماذا؟ لأننا نعرف أن كل الدراسات الحالية والموجودة حاليا تقول بأن البترول لدينا وفي الظروف الحالية إذا لم تتم اكتشافات جديدة في ظرف 15 سنة، أي إلى غاية 2030 سوف ينضب وسوف نتحول حينها إلى دولة مستوردة، نحن لا نتمنى هذا بطبيعة الحال، معنى هذا أن حصة الجباية البترولية في ظرف 15 سنة سوف تزول ونحن نعرف وقد ذكر الكثير من الزملاء نسبة الجباية البترولية أنها تغطي 3/2 من ميزانية التجهيز وخصوصا ميزانية التسيير التي هي أساسية، إذن نريد أن تفيديونا بتوضيحات تخص هذه النقطة.

أريد أيضا أن أعرف ماهي علاقة شركة سوناطراك بمديرية الشركات الكبرى بالنسبة لقضية الضرائب؟ ونحن نعرف بأن سوناطراك لها اختصاصات في هذا المجال، كيف تتعامل؟ هل هناك اتجاه يجعل سوناطراك شركة عادية كباقي الشركات التي يتم محاسبتها على مستوى مديريةية الشركات الكبرى؟ نريد توضيحا بخصوص هذه النقطة.

وهنا أستغل نقطة مهمة جدا، بحيث إن الكثير من الأسئلة التي ربما تسأل حول البنك المركزي، عندما توجه إلى وزارة المالية يكون الرد دائما أن هذه المسألة لا تدخل ضمن الاختصاص، وهنا أريد أن

هل اتفقا الأخير مع الاتحاد الأوروبي كان في صالح اقتصادنا؛ لأنه - وكما تعرفون سيادة الوزير - دخلنا وانضمنا إلى هذه الاتفاقية وكان لابد علينا أن ندخلها لكن ونظرا لعدم تهيئة مؤسساتنا، سواء العامة أو الخاصة فهي لا تستغل ما فتح أمامها من إمكانيات للتصدير، الأوروبيون أخذوا كل نصيبهم ودخلت منتوجاتهم، لكن مؤسساتنا لم تستطع أن تصدر نظرا للمواصفات التي يشترطها ويطلبها الأوروبيون في السلع التي تدخل إلى أقاليمهم، هذا ما جعل مؤسساتنا تقف متفرجة وجعل المؤسسات الأوروبية تدخل سلعا إلى بلادنا، مما ساهم - حسب رأيي الخاص - في منع الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن المؤسسة التي تأتي للاستثمار هنا مباشرة ستجد سلعا بمواصفات أوروبية في السوق ومعفية من الجباية الجمركية، وهذا ما يشكل عائقا، ثم إن الأوروبيين لم يفوا بوعودهم بالنسبة للاستثمار المباشر، خصوصا وأنهم يتخبطون في أزمة مالية خانقة، إذن أريد توضيحا بالنسبة لهذه المسألة.

(2) المسألة الأخرى تخص تخفيض التدخل الاقتصادي للدولة بحوالي 32 مليار دينار؛ لقد قلتم بأنه سوف يمس ديوان الحليب بحوالي 17 مليارا، وديوان الحبوب، أريد توضيحا بخصوص هذه النقطة وأطرح تساؤلا: ألا يؤدي هذا - في رأيكم - إلى المس بال دعم الذي سوف يقدم للفلاحين الذين ينتجون الحليب؛ وبالتالي سوف يؤدي إلى تشجيع استيراد غيرة الحليب مرة أخرى، وهذا سوف يكون فيه غبن لفلاحينا؟!

أريد تصحيح المفاهيم، لأنني لم أفهم بالضبط 17 مليارا، بمعنى 1.700 مليار سنتيم سوف لا تمنح للديوان الوطني للحليب، وبالتالي هذا يعني أنه لا يستطيع أن يعطي الإعانات و الدعم للفلاحين، مما يترتب عنه أن الكثير من الفلاحين يتركون أو يبتعدون عن هذا النشاط، إذن أريد توضيحا لهذه النقطة وتصحيح المفاهيم إن كنت مخطئا في قراءتي لها.

(3) النقطة الأخرى تخص تقليص البرامج بالنسبة للمشاريع الجديدة يعني حوالي 60.000 مليار سنتيم،

ولم نستغلها في هذه الظروف، فهذا يرتقي ليس فقط إلى كلمة فساد بصفة عامة، بل يرتقي إلى تبديد أموال عمومية ويرتقي إلى مجموعة من الجرائم.

طبعا نحن نريد.. أنا أتفهم - بطبيعة الحال - تصرف وزارة المالية في معالجة المسألة بعقلانية وبكذا.. لكنني أظن أنه يجب أن تكون أكثر صرامة، ويجب أن يحاسبوا، لأن الأمرين بالصرف هم الوزراء وهم المسؤولون عن القطاعات، إذن فيجب أن تصرف الأموال بالنسبة لتغطية الاحتياجات... إلخ، وإلا لماذا وجدت أساسا هذه الصناديق؟

النقطة الأخرى - سيادة الرئيس - تخص مسألة البيع بالتراضي، لقد عدل هذا القانون وقيل إنه يمكن الآن للوالي وبالتراضي أن يقوم ببيع أراضي التوسع السياحي، وقيل ننتظر فقط رأي الوكالة الوطنية للسياحة، لكن أقيل الوزير، نحن نقول نعم يجب تسهيل عملية الاستثمار، نحن لا نشكك في ولاتنا وغيرهم، ولكن القضية ليست قضية تشكيك، بل القضية هي قضية اختصاصات، بحيث يجب أن تعطى اختصاصات المراقبة لجهات أخرى، كيف نستبعد تماما المجالس المنتخبة في هذا المجال؟ نعم الوكالة الوطنية للسياحة ضرورية، لكن مع المجلس البلدي، إذا كان قطاع التوسع السياحي على مستوى البلدية والمجلس الولائي يجب أن يكون ذلك في إطار الشفافية التامة ويجب ألا نعطي الاختصاصات بدون مراقبة، هكذا تسير الدول الحديثة وهذه هي إحدى مسلمات الحكم الراشد، إذن نعم للتسريع، لكن التسريع الذي ترافقه المراقبة وكذا الحفاظ حتى لا ندخل في كارثة أخرى، بحيث تضيع هذه الأراضي الجيدة المخصصة للتوسع السياحي وتعطي هكذا بدون حسيب ولا رقيب!

نقطة أخرى تتعلق بما يسمى بإجراء التلبس الجبائي، ذكرتم وقلتم بأن التلبس الجبائي محاط بمجموعة.. بمعنى أنكم منحتم للإدارة مجموعة من السلطات، من بينها أنكم رجعتم إلى كلمة "يمكن" هذه الإمكانية تعني منح السلطة، لكن في البرلمان يجب أن تقلص قضية الإمكانية، إذن يجب أن نحدد حقوق

أفتح قوسا - سيدي الرئيس - أعضاء البرلمان لهم الحق في سؤال أعضاء الحكومة فقط ولا يمكنهم أن يوجهوا أسئلة شفوية أو كتابية تكون خارج الإطار.

نحن لا نستطيع أن نوجه سؤالا كتابيا للمدير المركزي، لكننا نوجه لأقرب قطاع له علاقة معه وهو وزارة المالية، إذن يجب على الحكومة أن تجد حلا لهذا، بحيث إذا طرحنا أية أسئلة تتعلق خصوصا بالأموال الموضوعة وكذا... والتي يدور الكثير من الكلام حولها، وعندما توجه الأسئلة لوزير المالية يكون الجواب دائما: السؤال خارج عن اختصاصي! إذن يجب أن يكون هناك اختصاص ويجب أن تجيب الحكومة، لأننا بكل بساطة لا نستطيع أن نسأل مدير البنك المركزي، وبطبيعة الحال نحن نعرف أننا نتقيد لحد ما بالأسئلة، فعندما تكون لدينا أسئلة تمس بالمصالح العليا للدولة، فمن حق الوزير ألا يجيب ويبرر ذلك على أساس أن تلك الأسئلة تمس بمسائل أساسية استراتيجية بالنسبة للدولة لكن عندما تكون أسئلة عادية، فمن حقنا كبرلمان أن نعرف، هذا بين قوسين.

النقطة الأخرى تتعلق بالصناديق الخاصة سيدي الرئيس.

أولا، أشكر وأثمن عمل الحكومة في هذا المجال، لقد قال السيد الوزير صباحا إن عدد الصناديق كان 74 وأصبحت الآن 62، هذا جيد لأنه تم دمج بعض الصناديق، أنا أقول في هذا المجال - سيادة الرئيس - إن مجلس المحاسبة قدم لنا أمثلة حول الصناديق، في الحقيقة أقول بين قوسين وأعتذر عن الكلمة، فيه فساد في تسييرها.

كيف لصندوق خاص بالسكن أن يجمد ولا تستخدم الأموال لتغطية السكن؟ لمدة 5 سنوات والشعب الجزائري والشباب والجامعيون ينتظرون ونحن لا نستخدم؟! أقول هذا بخصوص السكن، وهناك ما يقال عن الصيد البحري وعن التربية وعن الشباب وعن الثقافة وعن الصحة؛ يعني مجموعة من الصناديق ومجلس المحاسبة - كهيئة للدولة - ذكر بالتفاصيل بأنه توجد هناك مشاكل، وفي الحقيقة عندما تكون مشاكل، أنا أقول إنه عندما تكون أموال في صندوق

حسن الأداء التشريعي أن نعدل قانونا مهما ضمن قانون آخر، هذا يمس حتى بسمعنا العامة فيما يتعلق بالأعمال وبتحصين المحيط، فتحصين المحيط لا يقتصر فقط على محاربة البيروقراطية وتحسين أداء البنوك وكيفية الحصول على الأرض، إنما يعني أيضا وضوح النصوص وتواجدها بشكل مترابط ومتناسق. النقطة الأخيرة - سيادة الرئيس - التي أريد أن أتطرق إليها وربما ما قبل الأخيرة، لقد ذكر السيد الوزير وقال خصصت 417 مليارا لإعادة التقييم، بمعنى برامج رصدت لها أموال ثم يقال سوف نزيد في القيمة 400 يعني 40.000 مليار سنتيم، نتساءل هنا عن دور الديوان الوطني للتجهيز؟ أي هذا الديوان الذي يرافق المشاريع وكذا... إلخ.

قلتم إن النسبة العامة هي 3%، فهل هذه نسبة عامة أم ماذا؟ فبعض المشاريع إذا أخذت فرادي سنجد بها زيادات!

سؤال آخر 417 مليارا ماذا تغطي بالضبط بالنسبة لإعادة التقييم؟ هل تغطي مدة سنة أو البرنامج الخماسي؟ نحن لم نفهم، قلنا إعادة التقييم وهو مبلغ ضخم! يجب أن نعرف هذا بصفتنا برلمانيين.

في نهاية المطاف أقول - سيادة الرئيس - وأذكر نقطة تخص البرلمان وقانون المالية، يعني بعد 15 سنة من التعددية، وبعد 15 سنة من السير في بناء مؤسسات الدولة هذه التي أراد أبائنا أي مؤسسوها في 01 نوفمبر أن يجعلوها دولة مستمرة وقائمة، تحسن آداءها دائما، أظن أنه بالنسبة لقانون المالية يجب ألا يقتصر دور البرلمان على مدة زمنية محددة، أي يعرض في يوم وينتهي، بل يجب أن يكون البرلمان الآن - كما هو موجود في كل البرلمانات - ودائما هو ممثل الشعب والساھر على الأموال العامة، ويجب أن يكون حتى في المرافقة، أي المرافقة من مرحلة الإعداد انتهاء بالوضع ومرورا بالمرافقة حين تصرف الاعتمادات، وحينها نقضي على الكثير من الاختلالات. لكم مني كامل الشكر سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد لزهاري بوزيد؛ والكلمة الآن للسيد عمار ملاح.

المواطنين بصفة دقيقة، لأنه من بين الاختصاصات التي منحت للإدارة في إجراء التلبس الجبائي، هو الحجز التحفظي، الذي يعني تجميد الأموال لكن بالرغم من هذا وضع كإمكانية بمعنى أن الإدارة تغلق لهذا التاجر وتجمد أموال ذاك التاجر وهنا يقع الإشكال، ولذلك لا بد أن نضع هنا أسسا موضوعية بالنسبة للإمكانية؛ أقول مثلا إذا بلغ التلبس الجبائي قيمة 100 مليار مثلا، هنا أطبق ما يسمى بالحجز التحفظي، ولكن إذا كانت قيمته ضئيلة لماذا نقوم بذلك؟! وهنا نفتح الباب أمام.. - بين قوسين إسمح لي سيادة الرئيس على الكلمة - بحيث يقال إن الفساد هو كلمة يمكن، عندما تصدر من البرلمان، لا حرج إذا صدر النص بكلمة "يمكن" لكن عندما تكون بمعايير دقيقة.

النقطة الأخرى - سيادة الرئيس - أثرت من أيام برلمان الحزب الواحد، واستمرت دائما المطالبات، هذا القانون وبالتحديد في نص المادة 23 خلق أو استحدث فصلا جديدا يخص قانون الجمارك، لا! حسن التشريع يقتضي أننا نستحدث في قانون الجمارك فرعا جديدا أو الفرع الرابع ويتعلق بتدابير استرداد الرسوم، فرع يحتوي على مجموعة كبيرة من المواد... وإلخ، ولا نضعه في قانون المالية، بل يبقى في قانون الجمارك ويتم بذلك التعديل وفيما بعد تكون فيه نظرة شاملة للقانون الذي يخلو من التناقضات، وحتى بالنسبة للمتعاملين المستثمرين الوطنيين أو الأجانب، بحيث يأتي المستثمر ليلقي نظرة على قانون الجمارك، وإذا به لا يجد نقطة ما، فيقال له إنها موجودة في قانون المالية، لا!

قانون الجمارك يجب أن يحتوي على كل ما يتعلق بالجمارك، ولا نستخدم قانون المالية كوسيلة لتعديل الكثير من القوانين - نحن نرى ذلك - باستثناء الظروف الاستعجالية لا عليه، لكن في الظروف العادية فإن البرلمان مؤسس لذلك، بحيث دوره ووظيفته هو تعديل القوانين وما على الحكومة إلا تعديل قانون الجمارك وتعرضه علينا من أجل التصويت والمصادقة عليه ومن أجل فتح باب المناقشة ونزع التناقضات... إلخ، إذن فشخصيا، أرى أن هذا ليس من

وفقنا الله لخدمة هذا الوطن، والسلام عليكم
ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمار ملاح؛ والكلمة
الآن للسيد عبد الرحمان يحيى.

السيد عبد الرحمان يحيى: شكرا سيدي الرئيس؛
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على
رسول الله الكريم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السيدة والسادة الوزراء المحترمون، والوفد
المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي،
الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مناقشة قانون المالية لسنة 2013 المعروض
أمامنا اليوم، والذي يندرج في إطار مواصلة تطبيق
إنجاز المخطط الخماسي والتكفل بالنفقات الجارية،
يأخذ بطبيعة الحال عقلانية نفقات الميزانية وهو
الانتقال بما يسمى في القانون الدولي إلى مبدإ
التحوط والحدّر والاستعداد لما هو أسوأ والحفاظ
على حقوق الأجيال القادمة - إن شاء الله - وهذا
ما نلاحظه من خلال الانخفاض في النفقات الجارية
لميزانية 2013 بحوالي 12%، بعدما كانت تصل
إلى 8.800 مليار في سنة 2011، ولكن ننوه
بالمجهودات لأننا على مشارف السنة الرابعة من
المخطط الخماسي، وكل المشاريع قد تم إنجازها
تقريبا بنسبة 80%؛ كذلك اهتم قانون المالية هذا
بإنجاز المشاريع الاستثمارية ذات الأولوية، خاصة
وأنة تم تسطيره في ظل أزمة مالية واقتصادية، والتي
بدأت منذ سنة 2008 ومازالت إلى يومنا هذا، حيث
نلاحظ أن جل قوانين المالية للدول الإقليمية المحيطة
بنا تحمل ما يسمى بالقوانين التشفية، ونحن نلاحظ
عبر شاشات التلفزيون أن الاحتجاجات نتيجة
تقليص عدد العمال وتخلي الدولة عن الحماية
الاجتماعية إلى غير ذلك، إلا أننا والحمد لله نلاحظ أن
القوانين المتعاقبة منذ سنة 2010 إلى يومنا هذا كلها

السيد عمار ملاح: شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم
الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين؛

السيد المحترم، رئيس مجلس الأمة،
معالي الوزراء المحترمون،
أخواتي، إخواني، أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،

لا أكرر ما قاله بعض الإخوان في هذا اللقاء، لكن
لدي بعض الملاحظات أوجهها لمعالي وزير المالية.
تصفحنا ملخصا لقانون المالية لسنة 2013، وكل
ما نلاحظه هو الصرامة في تطبيق وتوزيع كل هذه
الأموال الطائلة، مع المراقبة الجادة لكل المخروجات
والمصاريف التي تعود بالفائدة على هذا الشعب
وكيانه ومعاشه وحياته الاجتماعية والثقافية، ليبعد
نهائيا عن حياة البؤس والاحتياج إن شاء الله، أيعقل
عن دولة تكسب الخيرات الهائلة وتبقى في صف دول
العالم الثالث كما تسمى!؟

من ناحية أخرى أعلنت الجزائر رسميا عن موقفها
وموافقتها على المشاركة في القرض الذي طرحه
صندوق النقد الدولي (FMI) لاكتتاب ما قيمته 5 ملايين
دولار، وهذا القرار قيل بأنه جاء بعد جولة من
المفاوضات دامت عدة أشهر، كما جاء هذا القرار
لتعزيز مكانة الجزائر في هذه الهيئة المالية الدولية،
ولكسب ثقة دولية من حيث مصداقية الاقتصاد
الجزائري، كنا من المدنيين لـ (FMI) والآن أصبحنا
من الدائنين لصندوق النقد الدولي، بتقديم قرض
بقيمة 5 ملايين دولار، وحسب هذه الهيئة الدولية
أن هذا القرض الذي منحتة الجزائر كان محتشما،
مقارنة بما قدمته بعض الدول، لأنه لدى الجزائر
احتياطات كبرى، كلمة "محتشم" ذكرت في الإعلام
الجزائري.

في الختام، هل لنا أن نعرف كل الإجراءات وكل
الحقائق عن هذا القرض؟ وماهي المردودية والفائدة
التي تعود على هذا الشعب الجزائري من خلال
هذا القرض؟ كذلك هل لنا أن نعرف الاحتياطات
المطروحة في البنوك الخارجية؟

لا تحمل زيادات في الضرائب، وهنا نفتح قوسا ونشكر الحكومات السابقة.

كذلك تهدف - هذه القوانين - إلى خلق بيئة مستقرة وهادئة في مجال التشريع القانوني والجبائي، وذلك لتشجيع المستثمرين، سواء العام أو الخاص، والقضاء على الأسواق الموازية وإدخال الجميع في الدائرة الاقتصادية، لتحريك عملية النمو والقضاء على البطالة وخلق فرص العمل، خاصة وأن الدولة هي الحاضنة والمتدخلة في الإنفاق العمومي وحدها.

كذلك نلاحظ - سيدي الرئيس، وهنا نشكر القائمين على هذا القانون - أنه أولى اهتماما بتدعيم المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع، وحيث تشير الوثيقة التي هي أمامنا أن الدولة ترصد غلafa ماليا يقدر بـ 500 مليار دينار لدعم المواد ذات الاستهلاك الواسع، خاصة منها الحليب والحبوب، حيث نلاحظ أن الدولة ومنها وزارة الفلاحة.. إذ تشير الإحصائيات أن 70% تقريبا من الناتج الوطني هي من المواد الأولية.

أيضا لم ينس تدعيم الفئات المحرومة وتحسين الإطار المعيشي للمواطن وخلق مناصب شغل مستحدثة، حيث يشير القانون إلى استحداث 52.000 منصب شغل، وهذا لم يتأت إلا بوجود راحة مالية والتي مردها السياسة الرشيدة والحكيمة لفخامة رئيس الجمهورية، والتي مكنت من استرداد الديون الخارجية قبل الأجل، مما ولد فضاء مريحا في إعداد الميزانيات، فالعجز الذي نراه هو عجز في الحروف والكتابات؛ إذا لاحظنا عجزا فهو عجز فقط في الحروف والكتابات، لماذا؟ لأنه والحمد لله بعد استحداث صندوق ضبط الإيرادات فهو المتدخل في تغطية هذا العجز المسجل.

أيضا لا بد أن ننوه - سيدي الرئيس في قانون المالية لسنة 2013 - بارتفاع حصيلة الإيرادات العامة خارج المحروقات، حيث وصلت إلى 2.200 مليار دج وهذا يبشر بالخير، أي بزيادة 12%، لكن الطموح الواجب بلوغه هو وصول الإيرادات العامة - أي خارج المحروقات - إلى تغطية ميزانية التسيير على الأقل

التي تصل اليوم إلى 4.300 مليار تقريبا. فالرهان المستقبلي - سيدي الرئيس - أنه لا بد من الاعتماد على شيئين اثنين:

1 - الاعتماد على القطاع الفلاحي ومكنته وتطويره وتدعيم مخابر البحث والإنتاج الفلاحي بمختلف صيغه، حتى يساهم في تخفيض فاتورة الغذاء التي تتجاوز 2 مليار دولار، حيث إننا نعلم بأن الصادرات - إلا اثنين - تشكل حوالي 204% خارج المحروقات وهذا ضئيل جدا! ولهذا ننوه بتدخل المديرية العامة للضرائب للحفاظ على الطبقة الهشة في تخفيض قيمة ما يسمى بـ (TVA) بالنسبة للمستثمرين في مجال تغذية الأنعام والدواجن، حتى تحافظ على استقرار المادة والاستقرار بالنسبة للمواد الأولية واللحوم البيضاء، التي هي من نصيب الإنسان والمواطن البسيط الذي أصبح جيبه ينخر اليوم.

2 - الرهان الثاني - سيدي الرئيس - هو الاعتناء بالقطاع السياحي، حيث إننا نعرف أن بعض الدول المجاورة تتخذ كإيراد رئيسي في إعداد ميزانيتها نتيجة للحظيرة التي تتوفر عليها، وهنا نطالب بمراجعة إجراءات تنظيم الاستثمار الأجنبي في الجزائر، خاصة منها القاعدة 51 - 49، والتي ليس ضروريا تطبيقها على كل القطاعات باستثناء تلك التي تتحكم فيها الدولة ذات الاستراتيجيات الوطنية، مثال: هناك قطاعات كقطاع السياحة والنقل البحري التي تتأثر سلبا بتطبيق هذه القاعدة، أي لا بد أن تكون هذه التدابير نسبية وليس قاعدة عامة، من أجل تقرير هذه القطاعات خاصة وأنه في إطار هذا القانون نلاحظ أنه تم منح الوالي صلاحيات لتوزيع أراضي موجودة في مناطق التوسع السياحي أو ما يسمى بـ (ZET) عن طريق التراضي أو باستشارة المجلس المحلي للاستثمار أو ما يسمى بـ (CALPIREF) للاستثمار، لكن - سيدي الرئيس - نحن نلاحظ منذ عقدين أن هناك قطع أرضية سلمت في مجال السياحة، ولكنها أصبحت هيكلًا بلا روح وحولت عن الوجهة المرسومة لها، نطالب هنا بالشراكة، خاصة مع الدول التي لها تجربة في الميدان.

– سيدي الرئيس – أن هناك قوانين تؤثر ولها علاقة مباشرة بقانون المالية، منها قانون الاستثمار مثلا وقانون المحروقات إلى غير ذلك، ونحن في حركة اقتصادية وارتباط مع الدول الأوروبية، إذن يجب إعادة النظر في الجباية المحلية حتى تخرج هذه البلديات من الأزمة التي تقع فيها وتكون قادرة على التسيير الذاتي، خاصة وأنها ظهرت سنة 2010 ولكننا اليوم نجد حوالي 1.200 بلدية عاجزة.

في الأخير – سيدي الرئيس – نثمن الاتفاق المبرم ما بين الجزائر وقطر على بروتوكول الشراكة حول إنجاز مصنع الحديد والصلب في منطقة بلارة، لإخراج المنطقة من العزلة وكذا امتصاص البطالة، ونتمنى أن يتوسع ميدان الشراكة إلى قطاعات أخرى حساسة، تعود على البلاد والعباد بالخير والأمان، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الرحمان يحيى؛ والكلمة الآن للسيد مصطفى بoudينة.

السيد مصطفى بoudينة: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،
سيدي معالي وزير المالية،
السيدة والسادة معالي الوزراء والوفد المرافق لهم،
زميلاتي، زملائي،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وددت في البداية أن أتطرق إلى نقطة تبشر بالخير – ربما مستقبلا – وهي أننا خرجنا من مرحلة الديون الخانقة ودخلنا مرحلة جديدة وهي مرحلة كنا سابقا مدينين وأصبحنا حاليا دائنين للغير، هذا أمر إيجابي! الحمد لله إن فراش احتياطي الصرف يزداد سمنا وما بقي لنا اليوم إلا أن نحسب بطريقة جيدة أموالنا وكيفية توظيفها وكيفية صرفها وكذا كيفية استثمارها في خدمة التنمية وحل المشاكل الاجتماعية الخاصة بكل الجزائريين، الأمر الذي أردت أن أطرح بشأنه سؤالاً هو: (FMI) الذي أقرضناه مبلغ 05 ملايين دولار هل بفائدة؟ أم بدون فائدة؟ فإن كنا سنحصل

كذلك، سيدي الرئيس، نطالب أيضا – كإجراء اقتصادي – بإعادة النظر في القرض المستندي، لأن السلطات العمومية لما فرضت هذا القرض أو ما يسمى بـ (CREDOC) وضع للتقليل من حجم الواردات، لكننا نلاحظ في سنة 2012 ارتفاع حجم الواردات وهذا القرض (CREDOC) يطمئن المصدرين الأجانب على عكس المستوردين الوطنيين، ونحن نعلم أن هذه المدخولات التجارية والمدخولات الصناعية التي احتلت اليوم الإنتاج الوطني، قد ساهمت بما يسمى بهذا التضخم المستورد؛ نحن نطالب أيضا باعتبار أن هناك نماذج وآليات بنكية أخرى للاعتماد، لأن هذا يوفر الطمأنينة بالنسبة للمستوردين الأجانب، والمصدرين وأيضا عامل الوقت.

الجانب الآخر – سيدي الرئيس – بالنسبة لإعادة تقييم هذه المشاريع لابد من التركيز على إعداد دراسة ناضجة ودقيقة للمشاريع قبل الانطلاق في إنجازها وذلك لوضع حد لإشكالية إعادة تقييم المشاريع والتي أصبحت عقبة في وجه التنمية وتسليم المشاريع في وقتها المناسب، حيث أشار السيد الوزير صباحا أنه في سنة 2011 وصل التقييم بالتقريب إلى 12.000 مليار دينار جزائري، وهذه السنة 03% وهي نسبة تقييم المشاريع، وربما بين المخطط الرباعي والمخطط الخماسي الحالي، تقول بعض الإحصائيات إنه بالتقريب وصل تقييم المشاريع إلى 50 مليار دولار؛ إذن لابد – سيدي الرئيس – أن تكون القاعدة في تقييم المشاريع لا تتجاوز 20% من قيمة المشروع، فلا بد من إسناد مكاتب دراسات مؤهلة وتتمتع برؤية مستقبلية، لكي نتفادى الوقوع في طول المدة وتذمر المواطن الذي ينتظر تسليم المشاريع التي تأخذ وقتا كبيرا حتى يستفيد من فضاءات الدولة.

أيضا – سيدي الرئيس – لدي نقطة وهي ما قبل الأخيرة وتتمثل في وجوب إعادة النظر فيما يسمى بالجباية المحلية، لأن قوانين المالية هذه مازالت تسطر حسب القانون القديم رقم 84-17، الذي يحتوي على بعض المبادئ التي تقرر بعدم تخصيص الإيرادات، مثلا، الخاصة بالجباية ونحن نعلم

إن كان الوزير متواجدا بقطاعه أظن أنه من المفروض أن يجيبنا، لأن الأسئلة التي نطرحها تقدم في وقتها ونحبذ كذلك أن يرد عليها في وقتها لا بعد سنة! هذا بخصوص هذه النقطة.

لدي نقطة رابعة أردت التكلم عنها وتتمثل في الظروف أو الطرق القانونية المحددة بموجب تعليمات للبنوك أو أن البنوك هي التي تفرضها على الشعب، وبالأخص القروض الممنوحة للمواطنين من أجل بناء سكناتهم؛ هذه البنوك التي يقصدها المواطن تشتترط عدم تجاوز سن 50 سنة، وعمليا وعلنيا من المعروف أن طالب القرض ملتزم بتسديده، فإن هو مات قبل حيازة ذلك المسكن فإن المسكن مرهون، والبنك لا يخسر، إذن لماذا هذا العائق؟ فمن المفروض أن شرط السن يلغى، والشخص المتوفى، إذا تمكن أبناؤه من تسديد ذلك القرض انتهى المشكل، وإن كانوا غير قادرين على تسديد مبلغ القرض، يعود المسكن في هذه الحالة إلى البنك.

أردت أن أطرح كذلك سؤالاً على معالي وزير المالية فيما يخص الغلاف المالي المخصص لبناء السكنات، وخاصة السكنات ذات الطابع الاجتماعي، أردنا معرفة المبلغ الإجمالي، إن كنا قد انطلقنا انطلاقاً جديدة، ونظراً للتماطل الذي نلمسه في عدد السكنات غير المنجزة في وقتها والتي جعلت الشعب يعاني بسبب ذلك، فإن كان هناك تحسن وزيادة في قيمة الغلاف المالي أظن أن هذا يبعث الأمل في الشعب الذي يعتبر بأن عدد السكنات سوف يزداد وسيجاوب كذلك مع الاحتياجات.

لدي نقطة حساسة هي محل شكوى من طرف المواطنين، تتعلق بالمواطنين المتوجهين إلى السفارة أو القنصلية الفرنسية لطلب التأشيرة، نحن نعرف بأنه لما يودع الملف يشترط دفع مبلغ 8.000 دج أو 9.000 دج، لكن 30% يحظون بالموافقة و70% يرفض طلبهم ولا يعوض المبلغ المرفق بالملف، هذا أمر يتطلب من حكومتنا فتح مجال للنقاش بخصوص هذا الموضوع وفي هذا الملف؛ نحن نعلم أن الإدارة المسيرة للملفات يترأسها إطار جزائري والموظفون هم جزائريون، فإن كانت الأموال التي تدفع يُحتفظ

على فائدة نقرضه مرة أخرى بدلاً من ادخارها في البنوك، وأعتقد إن كنا سنحصل على الفائدة من (FMI) فلنقرضه وتكون أحسن، لكن إن كان هذا القرض لا يجلب لنا فائدة فأنا من دعاة أموالنا تبقى داخل بلادنا نوظفها ونستثمرها هنا بالداخل.

نقطة ثانية، أردت أن أتطرق إليها وهي المشاريع الكبرى التي أنجزناها أو أنها في طريق الإنجاز، فما نعلمه هو أنه في البداية تجرى مفاوضات مع شركات أجنبية وتحدد مبلغ الإنجاز ولكننا نعرف بأنه كل سنة هذه الشركات تطلب إعادة تقييم وتزيد في تكاليف المشاريع والبعض منها اليوم أنجز، وعرفنا قيمة تكاليفها منذ البداية مثلاً بـ 10 أو 11 ملياراً، لكننا بعد ذلك نسمع أن التكاليف وصلت إلى 20 ملياراً وهذا بعد إعادة التقييم، أردنا من مسؤول القطاع بالنسبة للأشغال العمومية كالطريق السريع مثلاً و"الميترو" و"الترامواي" وباقي المشاريع الكبرى، فقبل أن يتم نشره عن طريق الصحافة ويصرح بأن الملف قد طوي، نحن الآن لا نزال نطالب بالمعلومات؛ للبرلمان الحق في محاسبة الحكومة وعلى هذه الأخيرة ومن واجبها تقديم المعلومات التي يتضمنها هذا الملف قبل غلقه، أي نعرف كم قيمة التكاليف التي صرفت من أجل هذه الإنجازات وكذا التكاليف المتبقية.

وبالنسبة للمشاريع التي هي في طريقها للإنجاز، يجب أن نعرف ما تبقى منها وماهي التكاليف العامة؟ هذا فيما يخص المشاريع الكبرى وبالتحديد الطريق السريع.

وفيما يخص النقطة الثالثة والمتعلقة بالأسئلة الشفوية، أنا من بين الأعضاء الذين طرحوا أسئلة شفوية لكنني لم أجد اسمي مبرمجا في هذه الدورة؛ أتساءل - حسب المعلومات التي أعطيت لي أن الوزراء المعنيين لا يسعهم الوقت من أجل الرد - هذا أمر محير! هل لدينا نحن الوقت من أجل طرح الأسئلة والوزير المعني لا يجد الوقت لكي يجيب على تساؤلنا؟ هناك حالتان الاعتذار فيهما مقبول، مثلاً لما يرافق وزير فخامة رئيس الجمهورية في جولة، أجد أن هذا الاعتذار مقبول، ولما يكون الوزير قد استدعي في مهمة خارج الوطن، أعتبره كذلك اعتذاراً مقبولاً، ولكن

إن موسم الحج للسنة الماضية يجعلنا نتكلم عن حاجنا الذين - بعد وصولهم والحمد لله سالمين إلى مكة والمدينة - عبروا بالبكاء في شاشة التلفزيون عن إهمال أو تخلي فرق البعثة عنهم ليصبحوا في الأخير ضحية، هل اتخذت حكومتنا إجراءات رديعة صارمة لمعاقبة هؤلاء المسؤولين الذين تخلوا عن حاجنا وتركوهم يضيعون أم لا؟

توجد مشكلة مطروحة على مستوى كل البلديات وكل ولايات الوطن؛ من المفروض أن نجد ما يسمى بالممehلات المتواجدة في الطرقات بغرض التقليل من سرعة السيارات، نحن متواجدون في الجزائر وهي جمهورية وترابها الوطني واحد وموحد؛ لكن نجد في بعض البلديات أن الممehلات عبارة عن جبل، بلديات أخرى على شكل بعير أو نعامة! أين نحن ذاهبون هكذا؟! ولماذا لا يقنن هذا الإنجاز ويكون نموذجا موحدًا على المستوى الوطني؟

النقطة الأخيرة التي وددت أن أتطرق لها تتمثل في قضية التنازلات أو التخلي على السكنات من مواطن لآخر وهذه تهم الكثير من المواطنين؛ نحن نعرف أنه على مستوى دواوين الترقية والتسيير العقاري توجد الآلاف والآلاف ونستطيع أن نقول 200.000 تنازل مودع على مستوى ديوان الترقية والتسيير العقاري، بحيث نجد أن شخصا استفاد من مسكن ثم باعه إلى شخص آخر بواسطة التنازل، لكن يبقى المشتري غير مرتاح البال، لأن المسكن ليس باسمه (لا يحمل اسمه) ومن قام بالتنازل عن مسكنه لم يتلق أي إزعاج، أين الحل؟!

يجب أن نصل إلى حل، لماذا نترك من شغل المسكن معلقا، فالمنزل ليس باسمه، لماذا لا نفسح له المجال ونحل مسألة التنازل هذه؟ قضية التنازل ممنوعة وهذه يجب أن تلغى من القانون السابق، وهذا ما وددت قوله بخصوص تدخلي.

شكرا سيدي الرئيس، شكرا للسادة الوزراء وشكرا لزميلاتي وزملائي، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى بوبدينة؛ والكلمة الآن للسيد محمد لزهري سحري.

بها من أجل دفع رواتب موظفي الإدارة المسيرة من طرف الجزائريين لا عليه، لكن على الأقل يتم تعويض هؤلاء الأشخاص الذين يطلبون التأشيرة - وقد رفض طلبهم - بنصف المبلغ المرفق للملف.

يصلنا عبر الصحافة أننا بدأنا نسترجع أملاك الأقدام السوداء، هذا أمر محير! ففي الوقت الذي يزور فيه رئيس فرنسا الجزائر، نسمع بجدد للأملاك التي تركها الأقدام السوداء، طيب نحن متفوقون على أن يكون ذلك، ولكن لماذا لا نفتح في نفس الوقت ملف جرد الأراضي التي نزعها الاستعمار الفرنسي من أجدادنا ونقيمها؟ ولماذا لا نقوم بعملية تقييم لكل القرى التي قنبلها الطيارون الفرنسيون، وبالتالي نجري بعدها المقارنة، فإن كانوا يدينون لنا ندفع لهم وإن كنا ندين لهم هم من يدفع لنا في هذه الحالة!!

أردنا كذلك أن نعلم الشفافية دائما وتمر المعلومات التي نحتاجها نحن على مستوى البرلمان، من أجل مناقشة وفتح المجال للتداول مع شعبنا، فإن كنا نفتقد للمعلومات كيف لنا...؟! في المدة الأخيرة صدر فيلم يروي قصة الشهيد زبانا، نسمع بطرق مختلفة بأن هذا الفيلم بلغت تكاليفه 20 مليارا، نتساءل هنا هل هذه المعلومة صحيحة؟ وهل المبلغ المعلن عنه حقيقة هو نفسه أو كان أقل أم أكثر؟

نود أن يجيبنا الأخ وزير المالية بخصوص قيمة التكاليف التي أنفقت من أجل إنجاز هذا الفيلم والذي أهدينا وجهة نظرنا بخصوصه، لكنني لا أجد أن المكان مناسب من أجل الدخول في تفاصيل الموضوع.

فيما يخص قضية الهجرة المتوحشة أو الحارقة، هذا المجال لم نعطه حقه وهو انشغال يطرحه شعبنا، فالمطلوب أو ما نقترحه على حكومتنا - وقد دار حديث معمق في الموضوع فيما مضى - أن ننشئ خلية أزمة، تتكون من مختصين يدرسون هذه القضية؛ وبالتالي يقدمون للحكومة وكذا للبرلمان طريقة حل هذا المشكل، وحسب رأينا أظن أن الحل لا يمكنه أن يكون إلا بواسطة الشراكة بين الدول المنتمة للقارة الغنية على حساب القارة الفقيرة، وبعدها يطلبون منا الاحتفاظ بأبنائنا وحراستهم من طرف رجال الدرك لكي لا يلجؤوا إلينا.

مرة ثانية لكي أقول: رغم أننا نعبر عن مدى ثققتنا في الإجراء الذي اتخذته الدولة بخصوص القرض الممنوح لصندوق النقد الدولي، لكننا نود أيضا أن نسمع إجابة رسمية على لسان الوزير والتي تمكننا من إعطاء إجابات لتساؤلات المواطنين البسيط في ربوع الوطن، خاصة عن الفائدة المتوخاة من هذه الإجراءات سواء معنويا أو ماديا؟

إن التدابير والإجراءات التي جاء بها هذا القانون، وإن كان لا يمكن أن يستهان بها بأي حال من الأحوال، فإننا بالمقابل نوصي بجملة من الإجراءات التي نراها هامة ومؤثرة على مستوى السياسة المالية وذلك كما يلي:

1- مراجعة قانون الصفقات العمومية، بحيث يأخذ بعين الاعتبار إعطاء الأولوية لمؤسسات الإنجاز المحلية.

2- جعل المزيد من التدابير المشجعة والمدعمة للاستثمار، باعتباره من أهم الحلول المؤثرة على الجانب المالي والجانب الاجتماعي على حد سواء، خاصة ما يتعلق بخلق الثروة وخلق المزيد من اليد العاملة القارة.

3- إعطاء المزيد من العناية للقطاعات المنتجة، وعلى رأسها قطاع الفلاحة وقطاع السياحة والصناعة.

4- عصرنه المنظومة المصرفية للبلاد وعصرنه المؤسسات ودعمها، وتفعيل آلية ضمان القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبسيطه وجعله في متناول المستثمرين والمقاولين، مع توزيع الامتيازات الموجهة للاستثمار العمومي والخاص وتعزيزها خاصة في المناطق المحرومة.

5- تقديم المزيد من الدعم للصندوق للمشاركة في الجماعات المحلية والمخططات البلدية للتنمية والرفع من قدرات البلديات والولايات وتمكينها من القيام بالإنجاز والتسيير الجيد، أوصي أيضا باتخاذ جميع التدابير التشريعية والإدارية لحماية الاقتصاد الوطني ومكافحة جميع أشكال التهريب الضريبي وتبييض الأموال وغيرها.

وفي الأخير - سيدي الرئيس - يجب أن نقول بأن تنفيذ الميزانية وتسييرها محليا ومركزيا، يجب، أولا،

السيد محمد لزهر سحري: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدة والسادة الوزراء المحترمون والوفد المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي الأفاضل، أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد جاء قانون المالية لسنة 2013 في ظروف داخلية وخارجية استثنائية نوعا ما، فعلى الجبهة الداخلية نجد أن قانون المالية السابق لسنة 2012، قد سجل ارتفاعا إيجابيا نوعا ما متعلقا بالتجهيز والاستثمار، والكثير من العمليات والمشاريع برمجت، منها ما انطلق ومنها ما يزال يراوح مكانه، وبالمقابل نجد أن قانون المالية لسنة 2013 سجل تراجع نوعا ما في هذا الجانب، وتقليصا في الاعتمادات ورخص البرامج بالنسبة للمشاريع الجديدة.

أما على المستوى الخارجي فإن اقتصاد العالم - إن لم نقل كله أو معظمه - يمر بمرحلة عدم الاستقرار مع تسجيل نسبة نمو بطيئة وتراجع ملحوظ في المبادلات التجارية بين البلدان، وعلى ضوء كل هذا نبقى في بلادنا نتساءل عن مدى قدرتنا المالية على مواكبة هذه العوامل وهذه الظروف؟ وكذا عن مدى قدرتنا على التكفل بالبرامج المسطرة، وتلك التي ينتظرها المواطن وكانت محل تصريحات ووعود من مختلف الجهات وعلى مختلف المستويات؟ ونتساءل كذلك عن مدى قدرتنا على التكفل بقسم التسيير الذي لا يكف عن التصاعد والتزايد بوتيرة وسرعة فائقة إن لم نقل خارقة جراء العديد من العوامل؟ ونتساءل أيضا عن مدى قدرتنا على التكفل بالجانب الاجتماعي للمواطن؟ وإلى أي مدى زمني في ظل مخاطر تراجع المداخيل؟ كما نتساءل - معالي الوزير - عن مدى تأثير الأزمة التي تمر بها منطقة اليورو على بلادنا، خاصة وأن أغلب دولها تقع في الضفة المقابلة لنا؟ سؤال سبقني إليه زميل وطرحه ولكن نظرا لأهميته - سيدي الرئيس - أريد أن أطرحه

أن يتقيد بجميع الضوابط المتعلقة بالشفافية والعقلانية المتصلة بقطاع المالية وعلى رأسها مصالح الضرائب ومصالح الجمارك ومصالح هيئات الدولة وجميع الهيئات الرقابية، بالإضافة إلى جميع الأمرين بالصرف والمنفذين على مختلف مواقعهم ومستوياتهم، من أجل ضمان حسن سير المالية العامة وانعكاسها إيجاباً على الاقتصاد الوطني وعلى المواطن الجزائري، مما يضمن العيش الكريم والرفاهية وعدم رهن مستقبل الأجيال.

وفي الأخير، أشكركم جزيل الشكر، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكراً للسيد محمد لزهر سحري .
نقف عند هذا الحد ونواصل أشغالنا غدا – إن شاء الله – على الساعة العاشرة صباحاً ونستمع إلى بقية المسجلين، ثم بعدها نحيل الكلمة إلى السادة رؤساء المجموعات البرلمانية، لكي يقدموا تدخلاتهم في الموضوع، وسوف نستمع زوالاً إلى رد السيد وزير المالية حول مختلف الأسئلة والانشغالات التي تم التعبير عنها في هذه القاعة.

شكراً للجميع، والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الخامسة
والدقيقة العاشرة مساء**

ملحق

1 - تدخل كتابي للسيد محمد الواد، عضو مجلس الأمة
حول مناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2013

والياس وعدم المساواة، خصوصا لدى ذوي الدخل الضعيف.

ولذا فإن طلب الأطباء بأن تقدم لهم عروض محترمة للعمل في الهضاب والجنوب الكبير يعتبر حقا مشروعا، لأنهم يدركون ثقل المسؤولية ويعرفون أن إطارات مثلهم يعملون في قطاعات اقتصادية في الجنوب ويتقاضون أجورا كبيرة ولهم امتيازات كثيرة (SONATRACH).

أما قطاع الغابات فقد لفت انتباهي الدمار الذي لحق الغابات إثر الحرائق التي اندلعت في أماكن عدة من الوطن وأتت على مئات الهكتارات، فالسؤال المطروح هل هذا راجع إلى الطقس الحار الذي مرت به البلاد أم هناك أسبابا أخرى؟ كعدم صيانة الغابات والتفريط ونقص اليقظة والحراسة، كما أتساءل هل هناك من برنامج ولو بسيط لاستخلاف هذه الغابات؟ لأننا نرى تقلصا خطيرا لغاباتنا من سنة إلى أخرى؛ إلى متى سيستمر هذا الأذى؟ وهل من مغيث؟

أما فيما يخص موضوع الفساد، يمكننا أن نقول إنه يجب التصدي لهذه الظاهرة المشينة بإعلان الحرب عليها بدون هوادة، لأن الفساد تفتش في المجتمع بصفة خطيرة وأصبح يمس حتى المواطن البسيط في حياته اليومية وهذا شيء خطير!

فمكافحة الفساد واجب علينا جميعا من حكومة وبرلمان ومجتمع مدني وصحافة ورجال الدين وكل فئات المجتمع، فإن لم نكسر شوكته أو على الأقل التخفيف من ضرره، فإنه بلا شك سيهدد اقتصادنا واستقرار وطننا ومستقبل أبنائنا.

فيما يخص البيئة، إننا نثمن الحملة التي تقوم بها الحكومة لتنظيف المحيط ونتمنى ألا تكون عملية ظرفية عابرة، بل ستستمر وتتواصل حتى ترسخ في الأذهان.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول المحترم،
السادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السلام عليكم.
سيدي الرئيس،

بعد الاطلاع على قانون الميزانية لسنة 2013، ارتأيت أن أتدخل لأرفع إلى مسامعكم بعض الانشغالات. إن برنامج فخامة رئيس الجمهورية يعتبر برنامجا كاملا وشاملا هدفه تنمية البلاد وترقية حياة المواطن ورفع الغبن عنه، حتى يشعر بالسعادة والطمأنينة الأمر الذي يقوي ثقته في أولياء أمره.
سيدي الرئيس،

لا شك أن هناك إنجازات كثيرة ومتنوعة قد حققت في ميادين شتى، طبقا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية (طريق سيار - عمارات - سكنات - جامعات - سدود ...) إن هذا لا يمنعنا من أن نرفع بعض الملاحظات:

قطاع الصحة مثلا لازال يعاني من مشاكل كثيرة ومعقدة ولم يستطع أن يرقى إلى المستوى الذي يليق بالمواطن الجزائري من تكفل حسن وعناية لازمة.. ناهيك عن نقص أو انعدام بعض الأدوية الأساسية (كأدوية السرطان مثلا...) أما ندرة الأطباء الأخصائيين في الهضاب العليا والجنوب الكبير فأصبح يكون معضلة، ومحاولة حل هذا المشكل بالخدمة المدنية الإجبارية منيت بفشل صارخ (SERVICE CIVIL) ومازال المشكل قائما، فإن لم تكن هناك حوافز قوية كرفع الأجور بصفة ملائمة وتحسين ظروف العمل والإقامة في هذه المناطق المعزولة، لا يمكن أن نكون متفائلين بحل هذا المشكل العويص الذي يؤثر مباشرة على حياة المواطن فيجعله يحس بالتدمير

أغتتم هذه الفرصة وبحضور وزير الطاقة والمناجم بأن يجد حلا لمعالجة بقايا أكوام الفحم الحجري المتواجدة في قلب ولاية بشار، وكذا مردمة القنادسة التي تشوه المحيط وتتسبب في أضرار صحية. فيما يخص قطاع التكوين المهني، فإننا نثمن مبادرة وزير التكوين المهني والتمهين في إزالة الحواجز وتخفيف الإجراءات لتمكين جميع أبنائنا من الذين لم يساعدهم الحظ في متابعة الدراسة، أن يتعلموا مهنة حسب قدراتهم تمكنهم من العيش بكرامة، كما أن فتح شعب جديدة للتمهين تعتبر خطوة ذكية نحو تكييف المهن مع متطلبات العصر وتماشيها مع سوق العمل.

وأخيرا، فيما يخص الفصل المتعلق بالدفاع الوطني، لا يسعنا إلا أن نسجل بارتياح ما جاءت به الحكومة من التزامات لدعم هذه المؤسسة الحيوية بكل الوسائل المتاحة حتى تلعب دورها النبيل كاملا في الدفاع عن السيادة الوطنية وتأمين حدودنا البرية والبحرية والجوية، كما ستمكن هذه الإجراءات المؤسسة العسكرية من السير قدما نحو الحداثة والتحكم في جل تقنيات القتال الحديثة، وستبقى علاقة الجيش الوطني الشعبي بالأمة والشعب في نهاية المطاف مصدر قوته التي لا تضعف ودعامة تماسكه التي لا تتراجع.

بمناسبة الذكرى الخمسين لاستعادة الجزائر سيادتها على مؤسساتها وترابها، فإن الأمة الجزائرية تمكنت من بناء جيش من أبناء شعبها، أصيلا في هويته، وفيا لأمانة شهداء البلاد، منضبطا في مهامه الجمهورية، حريصا على أمن البلاد ومناعة مقوماتها الدستورية.

إن تمكن جيل الخمسينية الأولى من رفع عماد البلاد وإقامة صرح التنمية، فلا شك أن جيل الخمسينية المقبلة سيرفع التحدي العلمي والأمني الذي تفرضه التحولات الجيوسياسية الراهنة، مبقيا علم الجزائر مرفرفا خفاقا على كل الربوع التي سقتها دماء قوافل الشهداء الأتقياء نفوسا والأبرار عند ربهم. وأخيرا، شكرا على صبركم، وأتمنى لكم التوفيق في مهامكم النبيلة، والسلام عليكم.

2- سؤالان كتابيان

1) السيد عبد الله بن التومي
عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية

طبقاً لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الكتابي التالي نصه:

عندما كانت الجزائر تمر بفترة عصيبة خلال العشرية الدموية للإرهاب، وبعد أن تخلى عنها وتملص عن مساندتها الكثيرون من أبناء جلدتها ومن غيرهم، ظهر رجال مخلصون لهذا الوطن من أبنائه ساهموا بشكل أو بآخر في استقرار البلاد، ومحاربة الإرهاب والتطرف وعلى رأسهم رجال الأمن بمختلف أسلحته (جيش، درك، أمن، حرس بلدي) إضافة إلى رجال المقاومة والدفاع الشرعي وغيرهم.

ولعل سؤالاً يتمحور هنا، بفئة من الرجال الذين ساهموا بدورهم ولم يحظوا، في رأيي، بالاهتمام اللازم ألا وهم المندوبون البلديون والولاةيون وأعضاء المندوبيات التنفيذية الولائية والبلدية، الذين عينوا بموجب قرارات رسمية للإحلال محل المجالس الشعبية البلدية والولائية المنحلة في التسعينات، والتي كانت مسيرة من طرف الحزب المنحل (الجبهة الإسلامية للإنقاذ).

معالي الوزير،

إنه لا يخفى على أحد الجهود والتضحيات التي قدمها هؤلاء، والذين لم يرفضوا تحمل المسؤولية في وقت رفضها الكثيرون خوفاً من الإرهاب، بل ساهموا في استمرار الإدارة، خاصة على مستوى البلديات وقدم الكثير منهم حياته فداءً لذلك ممن اغتالتهم الأيدي الجبانة للإرهاب، ولعل منهم من

لا يزال يعاني بعض الآثار الصحية المترتبة على ذلك إلى يومنا هذا.

وإن كان ذلك واجباً محضاً، وشرفاً كبيراً لأصحابه لا ينتظر من ورائه لا جزاء ولا شكور، فإنني أسأل فقط على سبيل الاطلاع عما يلي:

– هل هنالك امتيازات معينة، لرؤساء المندوبيات التنفيذية وأعضائها، ذات تأثير على مسارهم المهني أو تقاعدتهم؟ علماً أن رئيس المندوبية معين مثله مثل المدير التنفيذي أو رئيس الدائرة من طرف الدولة (بغض النظر عما إذا كان الأول بقرار والثاني بمرسوم).

– ما هي نظرة الدولة وسياساتها تجاه هذه الفئة من المواطنين الذين تقلدوا هذا النوع من المسؤوليات، حتى وإن كان ذلك باختيارهم وطواعيتهم، من صميم خلفية امتثالهم للواجب الوطني لا غير؟
تقبلوا، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 03 سبتمبر 2012

عبد الله بن التومي
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تفضلتم، مشكورين، بالتطرق إلى فئة الموظفين الذين تحملوا مسؤولية استمرارية الإدارة في ظروف صعبة كانت قد مرت بها بلادنا تحت وطأة إرهاب متعددة، صامدين في وجه الإرهاب من أجل ديمومة الدولة وخدمة المواطن على كل المستويات، ولاسيما المجالس الشعبية البلدية والولائية على شكل مندوبيات تنفيذية.

الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الكتابي التالي:

اتصل بي مجموعة من طلبة جامعة باتنة ليطرحوا علي انشغالهم المتعلق بعدم تطبيق المنشور الوزاري رقم 06، المؤرخ في 11 أكتوبر 2010، المتعلق بالتسجيل في دراسات الماستر وماجستير النظام الكلاسيكي، للعام الجامعي 2010-2011؛ حيث أكدوا لي أنها فتحت في كل الجامعات تقريبا باستثناء جامعة باتنة.

وسؤالي لمعاليكم، ما هي الأسباب التي حالت دون تطبيق جامعة باتنة للمنشور الآنف الذكر؟ تفضلوا، معالي الوزير، بقبول فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 04 سبتمبر 2012

الحاج العايب
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي الوارد إلينا رفقة المراسلة المنوّه بها في المرجع أعلاه، والذي تتساءلون فيه عن الأسباب التي حالت دون تطبيق جامعة باتنة للمنشور رقم 06، المؤرخ في 11 أكتوبر 2010، المتعلق بالتسجيل في دراسات الماستر، أستسمحكم، في المقام الأول، برفع اللبس الذي ورد في السؤال، فالمنشور السالف ذكره يتعلق بالتسجيل في الطور الثاني من نظام ليسانس، ماستر، دكتوراه، المتوج بشهادة الماستر، ولا يعني بأي حال من الأحوال التسجيل في دراسات ما بعد التدرج في النظام الكلاسيكي المتوج بشهادة الماجستير.

وأودّ، في المقام الثاني، تذكيركم بأن القطاع تبني مقاربة تدرجية وتشاركية وإدماجية في تطبيق إصلاحات التعليم العالي، حيث منح، خلال السنوات الست الأولى من اعتماد الهيكلية الجديدة للتعليم، الحرية للطلبة الجدد للاختيار بين الالتحاق

بالفعل، قد جاء تنصيب هذه المندوبيات على إثر حل المجالس الشعبية البلدية سنة 1992، وكان معظم الأشخاص الذين تم تعيينهم تابعين لقطاع الوظيف العمومي وقد تم آنذاك اتخاذ كافة الإجراءات لانتدابهم من مؤسساتهم الأصلية وصرف رواتبهم من البلدية مع احتفاظهم ببعض التعويضات المرتبطة بالوظيفة.

عند انتهاء مهامهم سنة 1997 تاريخ تنظيم الانتخابات المحلية، ترشح عدد كبير منهم لهذه الاستحقاقات وتم انتخابهم على مستوى المجالس الشعبية البلدية والولائية ومنهم من تم انتخابه على مستوى المجلس الشعبي الوطني.

أما الذين لم يسعفهم الحظ في الترشح أو لم يرغبوا فيه فقد تم إعادة إدماجهم في مناصبهم الأصلية وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها مع احتفاظهم بكل حقوقهم.

ولا يسعني في الأخير إلا أن أترحم على أرواح أولئك الذين ضحوا بحياتهم من أجل أن تستمر الإدارة، مشيدا ومنوها بالعمل الذي قاموا به، مع حرصنا الصارم على ضمان حقوقهم واستفادة ذويهم من كل الامتيازات.

تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير.

الجزائر، في 21 أكتوبر 2012

دحو ولد قابلية
وزير الداخلية والجماعات المحلية

(2) السيد الحاج العايب
عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 24 أكتوبر 2012

رشيد حراوبية
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

بالتكوينات الممنوحة في النظام الكلاسيكي أو التكوينات المؤهلة في نظام ليسانس - ماستر - دكتوراه، علما أن لكل نظام مسار خاص وشروط محدّدة للانتقال من طور إلى آخر.

وإذا كانت السنة الجامعية 2010-2011، قد تميزت بالفعل بفتح عدد محدود من التكوينات على مستوى الماجستير، لتمكين المؤسسات الجامعية من تطهير التكوينات المفتوحة، ودعم قدراتها في مجال التأطير بغرض التكفل، بشكل فعال، بالطلبة الذين هم في طور التكوين حتى يتمكنوا من مناقشة رسائهم في الآجال المعقولة، إلا أن السنة الجامعية 2011-2012 شهدت تزايدا لافتا في عروض التكوين على مستوى الماجستير.

في هذا الإطار، فقد استفادت باتنة، بعنوان السنة الجامعية 2011-2012 من تأهيل 24 مسار تكوين في الماجستير تعطي مجمل ميادين التكوين العالي وفروعه وتخصصاته، حيث تم فتح 213 منصب تكوين في الماجستير لفائدة المترشحين الحائزين على شهادة للتدرج طويل المدى في النظام الكلاسيكي دون سواهم.

ومع أن المنشور، المشار إليه في سؤالكم، يمنح فرصة أخرى لخريجي النظام الكلاسيكي للالتحاق بالتكوينات في نظام ليسانس - ماستر - دكتوراه، في حدود الأماكن البيداغوجية المتاحة، وحسب شروط بيداغوجية وعلمية محدّدة، إلا أنه اعتبارا لتعدادات المتخرجين من الطور الأول بجامعة باتنة خلال السنة الجامعية 2010 - 2011، وحسب شروط بيداغوجية وعلمية محدّدة، ومحدودية قدرات التأطير البيداغوجي في الطور الثاني (الماستر)، فقد تعذر استيعاب خريجي النظام الكلاسيكي، وتمّ الاقتصار على الخريجين الحائزين على الليسانس من النظام الجديد، وتبقى إمكانية التحاق حملة شهادات التدرج طويل المدى في النظام الكلاسيكي بطور الماستر قائمة، خصوصا بعد أن تم تجديد العمل بأحكام المنشور المذكور للسنة الجامعية الحالية 2012-2013.

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 06 صفر 1434

الموافق 19 ديسمبر 2012

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587